DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.

مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com

Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026

ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-381

أثر انقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي

أروى بنت سعد الزهراني
ماجستير في القانون والممارسة المهنية، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني: Arwasaad293@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع من المواضيع الهام في القانون المدني يتعلق بأثر انقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي. فالشركة المدنية هي عقد يسهم بمقتضاه شريكان أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معًا في مشروع لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة. ينشأ هذا العقد للوصول إلى اهداف عديدة يسعى الأطراف إلى تحقيقها ومع ذلك قد تتعرض للانقضاء سواء كان هذا الانقضاء ناتجاً عن إتمام الهدف الذي أنشئت من أجله أو بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إعساره أو افتتاح إجراء التصفية له أو انسحابه أو غير ذلك من الأسباب التي تنقضي بها الشركة المدنية. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار القانونية والمالية المترتبة على انقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة في النظام السعودي وذلك من خلال مبحث تمهيدي يتحدث عن مفهوم الشركة المدنية و ما يميزها عن الشركة التجارية. ثم تطرقت في الفصل الأول لأسباب انقضاء الشركة المدنية و اختلافها بين أسباب عامة تنقضي بتحققها جميع الشركات وبين أسباب خاصة تتعلق بالشركات المدنية وحدها دون غيرها من الشركات، وبعد ذلك تطرقت في الفصل الثاني عن آثر هذا الانقضاء على الأطراف المتعاقدة وذلك فيما يخص الالتزامات المالية وكيفية توزيع الأصول والديون بين الشركاء بعد انقضاء الشركة المدنية الواردة في نظام المعاملات المدنية السعودي. و في الختام تم ذكر بعض التوصيات المتعلقة بحماية حقوق الأطراف وذلك لضمان تحقيق العدالة والشفافية في عمليات التصفية والتسوية. اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فعرضت القواعد القانونية والأحكام الخاصة بعقد الشركة المدنية في النظام السعودي الواردة في نظام المعاملات المدنية.

الكلمات المفتاحية: الشركات المدنية، النظام السعودي، انقضاء، تصفية، قسمة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-381

The Impact of Dissolution of a Civil Partnership on the Contracting Parties According to the Saudi Civil Transactions Law

Arwa Saad Alzahrani
Master of Law and Professional Practice, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
Email: Arwasaad293@gmail.com

ABSTRACT

This research addresses an important topic in civil law concerning the effects of the dissolution of civil partnerships on the contracting parties according to the Saudi Civil Transactions Law. A civil partnership is a contract in which two or more partners contribute a share of money, work, or both in a project to share the resulting profit or loss. This contract is established to achieve various goals that the parties aim to accomplish. However, the partnership may be dissolved, either because the goal for which it was created has been achieved, or due to the death of one of the partners, their legal incapacity, insolvency, initiation of liquidation procedures, withdrawal, or other causes that lead to the dissolution of the civil partnership. This study aims to examine the legal and financial consequences of the dissolution of a civil partnership on the contracting parties under Saudi law. It begins with an introductory chapter discussing the concept of a civil partnership and its distinction from a commercial partnership. The first chapter then addresses the reasons for the dissolution of a civil partnership, differentiating between general causes that lead to the dissolution of all types of partnerships and special causes that are unique to civil partnerships. The second chapter examines the effects of this dissolution on the contracting parties, particularly regarding financial obligations and the distribution of assets and debts between the partners following the dissolution of the civil partnership, as outlined in the Saudi Civil Transactions Law. Finally, some recommendations are provided concerning the protection of the parties' rights to ensure justice and transparency in the liquidation and settlement processes. This study adopts a descriptive and analytical methodology to present the legal rules and provisions related to civil partnerships in Saudi law as stated in the Civil Transactions Law.

Keywords: Civil partnerships, Saudi law, dissolution, liquidation, partition.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

مقدمة

تُعد الشركات المدنية من الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي ، حيث تمثل وسيلة مهمة لتنظيم الأعمال والمشروعات بين الأفراد وفقاً للأحكام القانونية المنظمة في النظام السعودي فتعمل على توحيد جهود مجموعة من الأشخاص في سبيل تحقيق غرض مشترك بينهم وذلك من خلال "عقد يسهم بمقتضاه شريكان أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معًا في مشروع لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة"(المادة (529/1) من نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ)، هكذا عرف نظام المعاملات المدنية السعودي الشركة المدنية، وسعى المنظم لتنظيم مثل هذا النوع من الشركات.

فالشركات المدنية في النظام السعودي بالرغم على عدم اكتسابها الشخصية المعنوية إلا أنها قادرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. فمن حيث فكرة الشركة وكونها تهدف لتحقيق الربح لا تختلف الشركات المدنية عن التجارية، كما لا يوجد هناك اختلاف بينهما من حيث أن الشركة مشروع جماعي يضم عدة أشخاص، لكن تختلف الشركة المدنية عن الشركات التجارية من حيث الغرض التي أُسست الشركة من أجله، أي طبيعية العمل التي تختص به هذه الشركة وهذا هو أساس التفرقة بين الشركتين، فالشركات المدنية هي التي تختص بممارسة الأعمال المدنية، مثل الشركات التي يؤسسها مجموعة من المحامين، أو من المهندسين، كذلك الشركات الزراعية فهي تعد شركة مدنية.

فتقوم الشركة المدنية بوجود عقد بين شركائها مستوفي كافة أركانه التي يتطلبها النظام ليتكون النظام القانوني لهذه الشركة، فتصبح ذات نظام قانوني مستقل عن الشركاء تسعى لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها، إلا أن مصير هذه الشركة التعرض للقاعدة الكونية التي تقضي بحتمية الفناء، فقال الله تعالى:﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (سورة الرحمن، آية 27-26)، فالنتيجة الحتمية لأي شيء في هذا الكون هو الفناء، وهذا الأمر يسري على الشركات ايضاً فهي تتعرض للانقضاء .

تتعدد أسباب انقضاء الشركات المدنية حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب عامة وأسباب خاصة، فقد تنقضي الشركة المدنية بسبب انتهاء المدة المتفق عليها، أو بسبب تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله، أو عند فقدان أحد الشركاء لأهليته، أو غيرها من الأسباب التي سنستعرضها خلال دراستي هذه. نص المنظم السعودي على أسباب انقضاء الشركة المدنية وذلك من خلال المواد 544 إلى 547 من نظام المعاملات المدنية في الفرع الثالث "انتهاء عقد الشركة" تحت الفصل الرابع المعنون بعقد الشركة.

أثر ذلك الانقضاء تطرأ على الأطراف المتعاقدة مجموعة من الآثار القانونية تتمثل أبرز هذه الآثار في إنهاء العلاقة التعاقدية بين الأطراف، مما يترتب عليه تصفية الأوضاع المالية بينهم وتوزيع الأرباح أو الخسائر، بالإضافة إلى تسوية الديون والحقوق. لذلك تتطلب دراسة أثر انقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة فهماً دقيقاً لما يتم العمل به في المملكة العربية السعودية في هذا المجال، وكذلك كيفية معالجة المسائل المرتبطة بإنهاء الشراكة بين الشركاء بشكل عادل ومنصف.

أهمية البحث : تكمن أهمية موضوع أثر انقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة في عدة جوانب قانونية. فالانقضاء يؤثر بشكل كبير على الأطراف المعنية، فمن خلال دراسة هذا الموضوع سيتم التأكد من أن حقوق الأطراف ستكون محفوظة عند انقضاء الشركة، و هذا يشمل توزيع الأرباح وتسوية الديون فلا يتعرض أحدهم لظلم أو لخسارة. كما يساعد في فهم كيفية تنظيم إجراءات التصفية في تسهيل عملية إنهاء العلاقة بين الأطراف بطريقة آمنة ومنظمة تحد من حدوث نزاعات بين الأطراف.

مشكلة البحث : تقوم الشركة المدنية على التعاون بين الأطراف لتحقيق هدف مشترك يتفق عليه الأطراف، وعلى الرغم من ذلك قد تتعرض هذه الشركة للانقضاء وذلك يرجع لأسباب سواء خاصة أو عامة. تبعاً لذلك ينتج عن هذا الانقضاء عدة آثار على الأطراف المتعاقدة وذلك فيما يخص الالتزامات المالية وكيفية توزيع الأصول والديون بين الشركاء بعد انقضاء الشركة المدنية، ومدى انقضاء الالتزامات بين الأطراف بمجرد انقضاء الشركة أم تستمر بعضها بعد الانقضاء.

أسئلة البحث: ويستنتج من المشكلة البحثية تساؤل رئيسي وهو :

ماهي الآثار المالية و القانونية لانقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي؟ كما يتفرع عدداً من الأسئلة الفرعية وهي :

- ماهي الشركة المدنية؟

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

- ما الذي يميز الشركة المدنية عن الشركة التجارية؟
- ما هي أسباب انقضاء الشركة المدنية؟
- ما هي الآلية المتبعة لتوزيع الأصول والديون بين الشركاء بعد انقضاء الشركة ؟

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق كلاً من:

أولاً: معرفة الآثار القانونية والمالية المترتبة على انقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة في النظام السعودي

ثانياً: معرفة ماهية الشركة المدنية وما يميزها عن الشركة التجارية .

ثالثاً: معرفة أسباب انقضاء الشركة المدنية .

رابعاً: معرفة أحكام تصفية الشركة المدنية وقسمة أموالها الواردة في نظام المعاملات المدنية السعودي

منهج البحث: اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فعرضت القواعد القانونية والأحكام الخاصة بعقد الشركة المدنية في النظام السعودي الواردة في نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ . حيث نص المنظم السعودي على أسباب انقضاء الشركة المدنية وذلك من خلال المواد 544 إلى 547 من نظام المعاملات المدنية في الفرع الثالث "انتهاء عقد الشركة" تحت الفصل الرابع المعنون "بعقد الشركة"، وفي المادة 549 تطرق المنظم السعودي لإحكام تصفية أموال الشركة المدنية وقسمتها تناولت تلك الأحكام بالشرح والتحليل.

حدود البحث: يدور هذا البحث في نطاق نظام المعاملات المدنية في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ لكونه الإطار العام للشركات المدنية في المملكة العربية السعودية.

الدراسات سابقة:

1- العبادي، حاتم محمود أحمد البخيت، و الطراونة، مصلح أحمد موسى. (2012). النظام القانوني للشركات المدنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة. تهدف هذه الدراسة إلى التعريف عن الشركة المدنية في النظام الأردني، فتطرقت لتعريف بالشركة المدنية وشرح طبيعتها القانونية ، ثم وضحت الفرق بين الشركة المدنية وما يشابها من عقود وكذلك وضحت الفرق بين الشركة المدنية والشركة التجارية . بعد ذلك تناولت الشروط العامة والخاصة لتأسيس الشركات المدنية. كما تم الإشارة إلى شروط الشركاء في الشركات المدنية، و تطرقت إلى أحكام إدارة الشركة المدنية والرقابة عليها وفي الختام تحدثت عن انقضاء الشركة المدنية و ما يترتب على ذلك من تصفية الشركة وقسمة أموالها. توصلت الدراسة إلى تعريف الشركة المدنية في القانون المدني الأردني، وأن العلاقة القانونية التي تبنى عليها الشركة المدنية هي العقد، وأن موضوع الشركة المدنية لا يكون تجارياً فبالتالي المشرع الأردني أخذ بالمعيار الموضوعي لتفرقة بين الشركة المدنية و التجارية، وأن الشركة المدنية تقوم على الاعتبار الشخصي لشركاء وذلك بخلاف الشركة التجارية. قد تنقضي الشركة إلى أسباب ترجع إلى محل الشركة أو إلى أسباب ترجع لشركاء. بعد الانقضاء تدخل الشركة في دور التصفية وبعد ذلك قسمة الباقي بين الشركاء وذلك باتباع القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع. اتبع الباحث المنهج التحليلي والمنهج المقارن حيث تم المقارنة مع التشريع الفرنسي والنظام السعودي وذلك في ظل وجود نظام الشركات المهنية السابق. فهذه الدراسة تتفق مع دراستي في معرفة أسباب انقضاء الشركة المدنية وما يترتب على هذا الانقضاء من آثار أي إجراءات تصفية الشركة قسمة أموالها ، وتختلف في نطاق الدراسة أن دراستي سيكون نطاقها نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ لكونه الإطار العام للشركات المدنية في المملكة العربية السعودية وذلك بخلاف هذه الدراسة التي كان نطاقها القانون المدني الأردني.

2- علي، وائل محمد رفعت إبراهيم. (2023)، الأحكام القانونية لتأسيس وانقضاء الشركة المهنية دراسة مقارنة بين القانون المصري والسعودي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ص1111-1056 . تحدثت هذه الدراسة عن أحد الشركات المدنية وهي الشركة المهنية ، فتطرقت لهذا النوع من حيث الماهية والصور وتمييزها عن غيرها من الشركات، وقواعد تأسيسها ومن ثم انقضاء الشخصية المعنوية لشركة المدنية المهنية . توصلت الدراسة إلى عدم كفاية الأحكام التي تنظم الشركة المدنية المهنية في القانون المصري، إما في المملكة فقد صدر نظام الشركات المهنية فتم تناول الأحكام التي وردت فيه. وأن الشركة المهنية هي شركة مدنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة يؤسسها شخص أو أكثر من المرخص لهم نظاماً في ممارسة مهنة حرة، وتسري على هذه الشركة الأحكام الخاصة بشكل الشركة الذي تتخذه، وتتخذ أحد الأشكال المنصوص عليه في نظام الشركات، ولا

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

يكتسب الشريك فيها صفة التاجر. وأوصى الباحث المشرع المصري بوضع نظام خاص بالشركة المدنية كما أوصى المشرع السعودي والمصري لوضع قواعد بديلة عن القضاء لتسوية النزاعات التي تنشأ عن عقد الشركة المدنية، وأوصى بتسهيل إجراءات تأسيس الشركات المدنية . تختلف هذه الدراسة عن مجال دراستي حيث نطاق دراستي سيكون نظام المعاملات المدنية بينما هذه الدراسة كان نطاقها نظام الشركات المهنية -تم إلغاءه وصدر محله نظام الشركات- فالشركة المدنية في الأصل يطبق عليها ما جاء في نظام المعاملات المدنية، إلا في بعض الأحكام يطبق عليها بعض الأحكام الواردة في نظام الشركات، مثل الالتزامات المالية وذلك مع مراعاة المهن التي تمارسها تلك الشركة كما أن هذه الدراسة قامت على المنهج التأصيلي التحليلي والمنهج المقارن بين النظام المصري والسعودي في حين أن دراستي الحالية تقوم على المنهج الوصفي التحليلي.

3- حسين، أسماء. (2022). النظام القانوني للشركة المدنية دراسة مقارنة. جامعة مستغانم كلية الحقوق والعلوم السياسية. تحدثت هذه الدراسة عن تعريف الشركة المدنية في القانون الجزائري وإجراءات تأسيسها و إدارتها من قبل ممثليها، وكيفية انقضائها. أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن المشرع الجزائري اعتمد المعيار الشكلي لتفرقة بين كلاً من الشركة المدنية والشركة التجارية. كل شركة مدنية يكون لها غرض ينص عليه في عقد التأسيس. تنشأ الشركة المدنية وتكتسب الشخصية المعنوية بمجرد اكتمال أركانها والاعتراف بها من قبل الهيئة التابعة لها دون الحاجة لتسجيل. كما تتمتع الشركة المدنية بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الشركاء . عملية القسمة تستدعي استعادة كل شريك للحصة التي ساهم بها في الشركة. تنقضي الشركة المدنية بالأسباب العامة المنصوص عليها في نظام الشركات كما قد تنقضي لأسباب خاصة بها . كما أوصت الباحثة على ضرورة تدخل المشرع الجزائري من أجل إعداد أحكام خاصة بالشركات المدنية، وعلى ضرورة نشر ثقافة تأسيس الشركات المدنية لممارسة الأنشطة المدنية و المهن الحرة. اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي و المنهج المقارن -مع التشريعات الأجنبية وخاصة التشريع الفرنسي- والمنهج التاريخي. فهذه الدراسة تتفق مع دراستي في معرفة ماهية الشركة المدنية ومعرفة أسباب انقضائها وما يترتب عليه من آثار كعملية التصفية والقسمة وتختلف في من الجانب الآخر إلى وهو نطاق الدراسة حيث أن دراستي سيكون نطاقها نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ لكونه الإطار العام للشركات المدنية في المملكة العربية السعودية وذلك بخلاف هذه الدراسة التي كان نطاقها النظام الجزائري .

هيكلة البحث : يتألف هذا البحث من مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة وذلك على النحو الآتي:

مقدمة

فصل تمهيدي: ماهية الشركة المدنية وتمييزها عن الشركة التجارية

المبحث الأول: تعريف الشركة المدنية

المبحث الثاني: تمييز الشركة المدنية عن الشركة التجارية

الفصل الأول: أسباب انقضاء الشركة المدنية

المبحث الأول: الأسباب العامة لانقضاء الشركة المدنية

المبحث الثاني: الأسباب الخاصة لانقضاء الشركة المدنية

الفصل الثاني: آثار انقضاء الشركة المدنية على الأطراف المتعاقدة

المبحث الأول: تصفية الشركة المدنية

المبحث الثاني : قسمة أموال الشركة المدنية

خاتمة

فصل تمهيدي

ماهية الشركة المدنية وتمييزها عن الشركة التجارية

تعد الشركات أحد الأشكال القانونية التي يعتمد إليها الأفراد لتنظيم أعمالهم وتحقيق أهدافهم المشتركة. تنقسم الشركات في القانون إلى نوعين رئيسين أحدها مدني والآخر تجاري، ويكمن الفرق بينهما في طبيعة النشاط القانوني الذي تمارسه هذه الشركة.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على تعريف الشركة المدنية، ومعرفة أهمية الشركة المدنية و طبيعتها القانونية. وسنوضح في المبحث الثاني معيار التفرقة بين كلاً من الشركة المدنية والشركة التجارية وبيان ما يترتب على التمييز بين كلاً منهما.

المبحث الأول: ماهية الشركة المدنية ومعرفة أهميتها و طبيعتها القانونية

المطلب الأول: التعريف بالشركة المدنية

1- الشركة في اللغة:

الشركة لغةً: "تُنطق بكسر الشين وإسكان الراء. وهي اختلاط شيء بشيء، يقال: شاركه أي كان شريكه، وشَرَّك بينهم بمعنى جعلهم شركاً"، فالشركة هي "مصدر من الفعل الثلاثي شَرَك يشْرَكُ شَرْكاً و شرْكة". (التريكي،2024)

كما تعني الاشتراك" أو "الالتقاء بين شخصين أو أكثر في أمر معين". وقد تأتي بمعنى آخر وهو التشارك في شيء من أجل تحقيق هدف مشترك(ابن منظور،1414،ص359).

و يقصد بالشركة في اللغة: الاختلاط والامتزاج، وقد ورد في المعنى اللغوي قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾(سورة طه، الآيه32) ، وقوله صلى الله عليه وسلم:" المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلأ و الماء والنار"(التريكي،2024،ص1874).

2- تعريف الشركة في الإسلام:

أن الشريعة الإسلامية اعتبرت الشركة من العقود المستحبة، فأقرت احكامها وكيفية نشأتها وآثارها وكيفية انقضائها وتصفيتها. وترجع هذه الأحكام لما جاء في الكتاب والسنة، ففي القرآن الكريم دل على هذا النوع من العقود بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾(سورة ص، الآيه24) ، و الخلطاء هم الشركاء، وقال العلماء: هو أن يأتي كل واحد بغنمه فيجمعها راع واحد والدلو والمراح، وقال طاووس وعطاء لا يكون الخلطاء إلا الشركاء. كما تفيد هذه الآية على احتمال وقوع الظلم من بعض الشركاء على بعضهم الآخر.(العبادي، الطراونة،2012) كما اطلق القول على "عقد الشركة نفسه، إذا قيل شركة العقد وهي عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك" (حسين،2022،ص18)

كما أكدت الشريعة الإسلامية على المبادئ التي لابد أن تقوم عليها الشركة كمبدأ احترام الشريك لالتزاماته، ودل عليه ما جاء في السنة النبوية عن أبي هريرة قال (إن الله يقول أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما).(دريد،بكور،2018،ص9)

اختلف الفقهاء في تعريف الشركة وفي تقسيمها ايضاً، فتعرف الشركة في الإسلام بأنها "عقد بين شخصين أو أكثر يتفقون فيه على المشاركة في مال أو عمل، بقصد تقاسم الأرباح والخسائر وفقاً للشروط المتفق عليها"(دريد،بكور،2018،ص9). فعليه، يمكن أن نلخص القول في أن الشراكة تعتمد على مبدأ التعاون والمشاركة في الأرباح والخسائر.

3- الشركة في النظام السعودي:

اختلفت الآراء القانونية في تعريف الشركة وذلك تبعاً لاختلاف الطبيعة القانونية للشركة، فالبعض يرى أن الشركة أساسها العقد، والبعض الآخر يرى أن الشركة عبارة عن كيان قانوني مستقل بذاته. فالمنظم السعودي في نظام المعاملات المدنية تبنى القول الأول حيث يرى أن الشركة عبارة عن عقد، فعرف الشركة في الباب الرابع من النظام في على أنها " عقد يسهم بمقتضاه شريكان أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً في مشروع لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة"(المادة (529/1) من نظام المعاملات المدنية السعودي) . بناءً على هذا التعريف فالمنظم هنا يرى أن الشركة أساسها عقد، وهذا ما اتجه إليه الكثير من شراح القانون فيرون الشركة عبارة عن عقد بين شخصين أو أكثر ينتج عنه إحداث أثر قانوني معين يتمثل في إقامة مشروع مالي أو اقتصادي بغية اقتسام ما ينتج عنه من ربح أو خسارة .

ومن جانب آخر نص المنظم السعودي في المادة الثانية من نظام الشركات الجديد لعام 1443هـ على أن " الشركة كيان قانوني يؤسس وفقاً لأحكام النظام بناءً على عقد تأسيس أو نظام أساس يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً لاقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة ..."(المادة (2) من نظام الشركات السعودي)

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

فكما نلاحظ أن المنظم السعودي جمع بين فكرة العقد وفكرة النظام معاً، ففي نظام المعاملات المدنية عرف الشركة على أنها عقد، وفي نظام الشركات ذكر أنها نظام قانوني، فأخذ بكلا الفكرتين معاً، فلا يمكن القول بأن الشركة هي عبارة عن عقد فقط أو نظام قانوني أي لا يمكن إفراد الشركة بفكرة دون الأخرى؛ وذلك لأن كلا لنظامين سارية في المملكة. (التريكي.،2024، ص1877).

أما فيما يخص تعريف الشركة المدنية كمصطلح مركب فهو "تعاقد بين اثنين أو أكثر من أصحاب المهن الحرة على خلط أعمالهم وأموالهم بقصد الممارسة بالاشتراك للمهنة واقتسام ما يتحصل عليه من أرباح"(العبادي، ص 11) فالشركة المدنية هي عبارة عن عقد، وبما أنها عقد فإذاً يجب أن تتوافر فيه الأركان العامة وهي الرضا والمحل والسبب، كما يجب أن تتوافر فيه أركان خاصة وهي أن يكون العقد بين شخصين أو أكثر وأن يقدم كلٌ منهم حصة في الشركة، وأن يقتسم الشركاء ما ينتج عن هذه الشراكة من أرباح وخسائر ايضاً ، وأخيراً لابد أن يكون موضوع الشركة مدنياً .(حسين، ص26-27)

المطلب الثاني: أهمية الشركة المدنية وطبيعتها القانونية

أولاً: أهمية الشركة المدنية :

تلعب الشركة المدنية دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية في المملكة العربية السعودية. فقد شهدت المؤسسات الصناعية والزراعية تطور وتوسع مستمر، بهدف تلبية احتياجات السوق. ومع اتساع هذه الاحتياجات وكثرة الطلب أصبحت جهود الأفراد غير كافية لتحقيق الأهداف المطلوبة مما استدعى ضرورة التعاون فيما بينهم. فيكون هذا التعاون من خلال شراكة بين عدة أفراد يعملون على قدم المساواة ليقتسموا ما نتج عن هذا التعاون من ربح أو خسارة ، وتعد الشركة المدنية عي النموذج الأمثل لهذا التعاون. فلابد من التعاون بين هؤلاء الأفراد الذين يصبحون شركاء من أجل هذه الشراكة لأن الأفراد لا يتمتعون جميعهم بنفس المهارات والقدرات. كما لا يملك حديث التخرج ذات الخبرة التي يملكها من لديه سنوات عديدة من الخبرة في مجالٍ ما . كذلك من حيث الجانب المالي فهناك تفاوت بين الأفراد، ومن ذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة التعاون بين الأفراد والعمل الجماعي(العبادي، 2012،ص16).

تتميز الشركة المدنية بسهولتها فهي لا تحتاج إلى ما يتم العمل به في الشركات التجارية كالتسجيل وغيره. كما أنها تمتاز بكونها تمنح شركائها الكثير من المرونة في تنظيم علاقتهم الداخلية، ففي حال كان جميع الشركاء يمارسون مهنة واحدة وكانت أهداف هذه الشركة محصورة في أنشطة تلك المهنة فأنه يتاح لهم أن يتفقوا على أحكام خاصة تتعلق بإدارة الشركة وتوزيع الأرباح وتنظيم انتقال الحصص بين الشركاء ووضع ما يناسبهم من قيود وأحكام تتعلق بتنظيم شئون الشركة وحقوقهم فيها(المادة 536 من نظام المعاملات المدنية السعودي.)

فتستطيع الشركات أن تحقق استمراراً واستقراراً يتفوقان على ما يستطيع فعله الأفراد بذواتهم مستقلين، وذلك لأن الشركة المدنية التي تتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الشركاء فتتمتع بوجود ذاتي، وبأهلية، وذمة مالية مستقلة، كما يمكنها الاستمرار فترة أطول فقد تستمر حتى بعد موت أحد الشركاء، كما أنها ايضاً لا تصاب بالمرض، أو العجز كالأفراد. فبذلك تستطيع الشركة أن تكون أكثر بقاءً واستقراراً. فالشركة المدنية هي الوسيلة الوحيدة لضم كفاءات مختلفة قادة على تحقيق نجاحات كبيرة لمشروعٍ ما(العبادي، 2012، ص18).

ثانياً: الطبيعة القانونية الشركة المدنية:

عرف المنظم السعودي الشركة المدنية في نظام المعاملات المدنية على أنها: "عقد يسهم بمقتضاه شريكان أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً في مشروع لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة"(المادة (529/1) من نظام المعاملات المدنية) وعليه، نرى أن الشركة عبارة عن عقد مسمى، وذلك مما يرتب عليه توافر أركان العقد فيه وهي الرضا والمحل و السبب(السنهوري،1998،ص219).

يُعد عقد الشركة المدنية وفقاً لنظام المعاملات المدنية من العقود الرضائية، ويترتب على ذلك أنه يُبرم ويصبح ملزمًا بمجرد تحقق رضا الأطراف، دون الحاجة إلى شكلية معينة مالم ينص النظام أو يتفق الأطراف على غير ذلك. وبموجب ذلك الرضا تنشأ الالتزامات المتبادلة، وتنتقل ملكية الحصص محل العقد بين الشركاء ابتداءً من تاريخ الاتفاق، و يصبح كل طرف ملتزمًا بتنفيذ ما تعهد به في ذلك الاتفاق . ونشير إلى أن الوعد بإنشاء الشركة المدنية وقت لاحق يُعتبر صحيحًا وملزمًا، ما دام هذا الوعد متضمنًا جميع عناصر عقد هذه الشركة، وإذا أخل أحد الطرفين بتنفيذ ما تعهد به يكون ملزمًا بالتعويض، استنادًا إلى القاعدة العامة التي تقضي بأن كل من أخل بالتزامه التعاقدي يكون مسؤولاً عن الضرر الناتج عن هذا الإخلال(العبادي،2012، ص20).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

كما يُراعى في عقد الشركة المدنية، من حيث طبيعته، الاعتبار الشخصي بين الشركاء، إذ أن تنفيذ بعض الالتزامات يكون مرتبطًا بشخص الشريك ذاته، وذلك ما يعزز من أهمية الالتزام الشخصي في هذا النوع من الشركات، ويؤثر على صحة العقد واستمراريته.

ويجوز إثبات عقد الشركة المدنية بكافة طرق الإثبات، سواء كان ذلك بالكتابة أو الشهادة أو القرائن، إلا أن المنظم السعودي أوجب الكتابة لعقد الشركة وذلك بالنص على الآتي "يجب أن تكون عقود المشاركة الواردة في هذا الباب مكتوبة، وإلا كانت باطلة"(المادة 528 من نظام المعاملات المدنية) فيحرر العقد كتابةً، متضمنًا بيانات جوهرية كأسماء الشركاء، و رأس المال، ومدة الشركة، وغرضها، وأسباب حلها، وآلية تصفيتها، وغيرها من الأمور التي يرغبون الاتفاق عليها. وذلك التزامًا بمبدأ الشفافية وضمانًا لحماية الحقوق. أما من حيث الشروط اللازمة لانعقاد الشركة المدنية، فيشترط توافر شروط موضوعية خاصة إضافةً إلى الشروط العامة، مثل تقديم الحصص من قبل الشركاء، وتعددهم، وتوافر نية المشاركة في الأرباح والخسائر، وأن يكون غرض الشركة ذا طبيعة مدنية(غصن،2010)

المبحث الثاني : تمييز الشركة المدنية عن الشركة التجارية

يترتب على التمييز بين الشركة المدنية والشركة التجارية ذات النتائج التي تترتب على التفرقة بين التاجر وغير التجار، فالشركات التجارية تكون ملزمة بالقيد في السجل التجاري وكذلك مسك الدفاتر التجارية وغيره مما يخص التجار وهذا بخلاف الشركة المدنية التي لا يترتب عليها أي من هذه الأمور.

المطلب الأول: معيار التميز بين الشركة المدنية والشركة التجارية

يمكن التمييز بين الشركة التجارية والشركة المدنية عن طريق معياريين، أولهما أن يؤخذ في نظر الاعتبار نوع النشاط الذي تمارسه الشركة، ويطلق عليه المعيار الموضوعي. أما المعيار الثاني فهو يعتد بشكل الشركة، ويطلق عليه المعيار الشكلي. سنفصلها على النحو الآتي:

- **المعيار الموضوعي:**

يقضي هذا المعيار بأن الضابط في التمييز بين الشركة المدنية والشركة هو نفس الضابط الذي يستعمل لتفرقة بين التجار وغير التجار من الأفراد، فطبيعة نشاط الشركة والغرض الذي تسعى لتحقيقه هو الضابط في التفرقة بين الشركتين . ففي هذا المعيار لا ينظر إلى الشركاء هل هم تجار أم غير تجار، ولا ينظر إلى تسمية الشركة ايضاً، فالعبرة دائماً تكون للأعمال التي تقوم بها الشركة(صالح، ويونس، 2020،ص 473-499)

فيكون الغرض تجارياً متى ما كان موضوع الشركة القيام بأعمال التجارية كالشركاء الذين يتشاركون من أجل البيع والنقل، ويكون الغرض مدنياً متى ما كان موضوع الشركة القيام بأعمال مدنية كالاستغلال الزراعي والمضاربة في العقارات(علي،2023،ص1056-1111). كما أن الشركة قد تأخذ شكل أحد الشركات التجارية ولكنها تكون شركة مدنية لأن طبيعة الأعمال التي تقوم بها هي مدنية، والعكس كذلك فقد لا تأخذ الشركة شكلاً تجارياً ولكنها تكون تجارية وذلك متى ما زاولت أعمالاً تجارية على وجه الاحتراف. ونشير إلى إمكانية مزاولة الشركة لأعمال متعددة أي مدنية وتجارية فكيف يمكن تصنيفها؟ ذهب أهل الفقه إلى ترجيح الرأي الذي يقضي بأن العبرة تكون بالنشاط الرئيس الذي تقوم به الشركة فلو كان نشاطها تجارياً ولكنها تمارس بعض الأنشطة المدنية اللازمة لإتمامها لعملها التجارية فهي تجارية، وتكون مدنية إذا نشاطها الرئيسي كان مدنياً حتى وأن زاولت عملاً تجارياً بصفة ثانوية. (العبادي،2012، ص32)

- **المعيار الشكلي:**

يقضي هذا المعيار بأن الشركة التي تأخذ أحد أشكال الشركات التي حددها النظام تعد شركة تجارية، وذلك بغض النظر عن طبيعة نشاطها سواء كان مدنياً أم تجارياً.

وبالرجوع إلى الأنظمة في المملكة نرى أن المنظم السعودي تبنى المعيار الموضوعي، فتحدد طبيعة الشركة سواء مدنية أم تجارية وفقاً لطبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به هذه الشركة، وذلك بالرجوع إلى النظام أو العقد الأساسي للشركة حيث يتم فيه تحديد طبيعة النشاط. فوفقاً لنظام الشركات السعودي تكون الشركة تجارية متى ما كان موضوعها القيام بأعمال تجارية، والأعمال التجارية تم النص عليها في النظام، كما أفاد المنظم بأن الشخص سواء طبيعي أو اعتباري سيكتسب صفة التاجر متى ما ممارس هذه الأعمال على سبيل الاحتراف أو الاعتياد، .كما نشير إلى أن المنظم السعودي حدد أشكال الشركات التجارية وذلك على سبيل الحصر.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

و تكون الشركة مدنية متى ما كان موضوع نشاطها القيام بأعمال مدنية كالاستغلال الزراعي والمضاربة في العقارات ، كما قد تكون هذه الشركة بين مجموعة من الأشخاص يمارسون مهنة واحدة فيكون الهدف الرئيسي من هذه الشركة القيام بأعمال تتعلق بهذه المهنة، فيبرموا عقد بينهم يتفقوا فيه على كل ما يخص هذه الشركة من أحكام، كإدارة وتوزيع الأرباح وجميع المسائل المتعلقة بها. كما نشير إلى أن الشركة قد تكون مدنية بالرغم من أن جميع الشركاء تجار، لأن نشاطها الرئيسي هو القيام بأعمال مدنية بعيدة عن صفتهم كتجار. وقد تمارس الشركة اعمالاً متعددة أي مدنية وتجارية فالعبرة هنا تكون بالنشاط الرئيسي، هل هو تجاري أم مدني وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الشركة لتصبح شركة مدنية أم تجارية(صالح، ويونس ،2020، ص478) .

المطلب الثاني: النتائج المترتبة على التمييز بين الشركة المدنية والشركة التجارية

في الواقع أن التمييز بين الشركة التجارية والشركة المدنية لا يلغي تشابهما في كونهما يقومان على التعاون بين شخصين أو أكثر، وأن كلتا الشركتين تسعى إلى تحقيق الربح، إلا أن هذا التمييز يؤدي إلى معرفة نقاط مهمة في مسائل عدة منها القانون الواجب التطبيق، و الاختصاص القضائي، و مسؤولية الشركاء ، و اكتساب صفة التاجر، وأخيراً من حيث الاعتبار الشخصي، سنقوم بتوضيحها على النحو الآتي:

أولاً: من حيث القانون الواجب التطبيق

الأصل أن الشركة المدنية في النظام السعودي تخضع لأحكام نظام المعاملات المدنية الصادر عام 1444هـ، وذلك فيما يتعلق بإدارتها وتصفيتها وهذه الأحكام حددتها المواد (529-549) . إما الشركة التجارية فهي منظمة بموجب أحكام نظام الشركات الصادر عام 1443هـ وبعض القوانين الخاصة التي تنظم بعض الأوضاع المتعلقة بالشركات التجارية كنظام الإفلاس مثلاً، كما يمكن في الشركات التجارية تطبيق أحكام نظام المعاملات المدنية في حالة عدم وجود نص في هذه القوانين استناداً على ما ورد في ديباجة نظام المعاملات المدنية في الفقرة السادسة والتي تقضي "بسريان أحكام نظام المعاملات المدنية على المعاملات التجارية؛ بما لا يخالف طبيعة المعاملة التجارية، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في الأنظمة التجارية"(الفقرة (6) من ديباجة نظام المعاملات المدنية).

ثانياً: من حيث اكتساب صفة التاجر وتحمل الالتزامات:

أن الشركة المدنية تقضي بعدم اكتساب الشركاء فيها الصفة التجارية ؛ لأن التاجر لابد له أن يحترف الأعمال التجارية. وعلى النقيض نرى أن الشركة التجارية يترتب عليها اكتساب الشريك الصفة التجارية لكونه يحترف لأعماله. يترتب على هذه الصفة عدة أمور منها:

- أن الشركة المدنية تكتسب الشخصية القانونية من لحظة تكوينها و دون الحاجة للقيام بإجراءات إشهار عقد تأسيسها بل يكفي أن يكون عقد الشركة صحيح تتوافر فيه جميع الشروط والأركان اللازمة، أما الشركة التجارية فإنها لا تكتسب الشخصية المعنوية بمجرد إبرام العقد بل يجب إشهار عقد تأسيسها، وتتمثل إجراءات الإشهار بتسجيل الشركة في السجل التجاري، بناءً عليه تُلتزم الشركات التجارية بالقيد في السجلات التجارية و مسك دفاتر التجار وذلك تبعاً لاكتساب أصحابها صفة التجار وذلك بخلاف الشركة المدنية(زاهد،2008، ص43)
- أن الشركات المدنية تخضع لنظام الإعسار لكونها تنظم وفقاً لنظام المعاملات المدنية والذي يهتم وينظم الأحكام المدنية، استثناءً من ذلك يمكن لشركة المدنية في بعض الحالات الخضوع لنظام الإفلاس. أما الشركات التجارية فهي تخضع لنظام الإفلاس دائماً(حسين،2022،ص42)

ثالثاً: من حيث مسؤولية الشركاء:

تختلف مسؤولية الشركاء في الشركة المدنية عن مسؤولية الشركاء في الشركة التجارية، كما أن مسؤولية الشركاء في الشركات التجارية تختلف حسب نوعها، ففي شركة التضامن وشركة التوصية البسطة يكون الشريك المتضامن مسؤول مسؤولية تضامنية شخصية عن ديون تلك الشركة فمسؤوليته لا تقتصر على ديون الشركة فقط بل تشمل أمواله الخاصة. كما وأن الشريك الغير متضامن كالشريك في شركة التوصية البسيطة والمساهم في شركة المساهمة فإن مسؤولية هؤلاء الشركاء عن ديون الشركة تكون محدودة بمقدار الحصة التي شارك بها في رأس مال تلك الشركة(زاهد، 2008، ص 128). أما فيما يخص الشركاء في الشركات المدنية لا يوجد شريك متضامن و غير متضامن، وبالتالي فإن الشريك في شركة مدنية يكون مسؤول عن ديون الشركة مسؤولية شخصية محددة بمقدار حصته، فمسؤولية الشريك الشخصية تعني إذا لم تكفي أموال الشركة للوفاء بديونها يكون

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

الشركاء مسؤلون عنها في أموالهم الشخصية كل بنسبة نصيبه في الخسائر، أي أنه يُسأل عن دين الشركة كما لو أنه دينه الخاص على أن لا تتجاوز هذه المسؤولية مقدار خسارته(العبادي،2012، ص34).

رابعاً: من حيث الاعتبار الشخصي:

تقوم الشركة المدنية على الاعتبار الشخصي، فبناءً عليه لا يمكن لشريك أن يتنازل عن حقه إلا بموافقة بقية الشركاء، كما تنتهي الشركة المدنية عند وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو افلاسه، إلا إذا اتفق الشركاء على خلاف ذلك. إما الشركات التجارية فبعضها يقوم على الاعتبار الشخصي والبعض الآخر فيها لا يقوم عليه، بل يعتمد على ما يقدمه كل شريك من مال، أي يكون الاعتبار في هذه الحالة بالنظر في حصة كل شريك دون الالتفات إلى شخصيته (زاهد ،2008 ص 134) .

الفصل الأول
أسباب انقضاء الشركة المدنية

أن انقضاء الشركة يعد كالمرحلة الأخيرة في دورة حياتها القانونية، ففي حديثنا في هذا المجال نقصد بالانقضاء الانقضاء الخاص بالشركات الذي يرتب عليه انتهاء عقدها و زوال شخصيتها القانونية.

عرف الدكتور عاطف الفقهي الانقضاء بأنه" انحلال عقد الشركة وتسوية العلاقات الناشئة عن عقد الشركة بين الشركاء أو بينهم وبين الغير". وكذلك عُرف بأنه: "انحلال الشركة وبلوغ نهايتها وزوال العلاقة القانونية التي تجمع بين الشركاء".(التريكي،4024،ص1871)

لم يعرف المنظم السعودي الانقضاء، وإنما اكتفى ببيان اسبابه والآثار المترتبة عليه. فذكر الأسباب العامة لانقضاء الشركة المدنية في نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر عام 1444هـ، حيث خصص المادة (544) لبيان هذه الأسباب والتي تتمثل في انقضاء الغرض الذي من أجله أسست الشركة، أو بانقضاء مدة الشركة. هذا ما ذكرته المادة كما قد تنقضي الشركة بصدور حكم قضائي يقضي بحل هذه الشركة. وهذا يعد من الأسباب العامة ايضاً.

في حين خص الأسباب الخاصة لانقضاء الشركة المدنية في المادة (547) من نظام المعاملات المدنية السعودي، فقد تنقضي الشركة المدنية لبعض الاعتبارات التي قد تحدث وتمس شخصية أحد الشركاء كموت أحدهم، أو الحجر عليه، أو إعساره، أو افتتاح إجراء التصفية له، أو انسحابه. وبناءً عليه سنتناول في هذا الفصل أسباب انقضاء الشركة وذلك على مبحثين، يختص المبحث الأول بالأسباب العامة لانقضاء الشركة، بينما يختص المبحث الثاني بالأسباب الخاصة لانقضاء الشركة .

المبحث الأول: الأسباب العامة لانقضاء الشركة المدنية

تنقضي الشركة المدنية لأسباب عامة سواء بانتهاء أجل الشركة، أو بتحقق الغرض الذي أنشئت من أجله، أو بهلاك رأس مالها والاتفاق على حلها، أو بصدور حكم قضائي بحل الشركة، سنفصل كلاً منها على النحو الآتي:

المطلب الأول: انتهاء أجل الشركة أو تحقق الغاية التي أنشأت من أجلها الشركة

أ. انتهاء أجل الشركة:

أن الشركة عبارة عن عقد ولابد من تحديد مدة لهذا العقد من قبل أطرافه، فقد جاء في نظام المعاملات المدنية أن الشركة تنقضي متى انتهت المدة التي حددها الشركاء في عقدها(المادة (544/1) من نظام المعاملات المدنية). فيحدد الشركاء مدة لشركة فإذا انقضت هذه المدة المحددة تنقضي الشركة المدنية بقوة القانون (بوزيان، ونجيب،2020،ص 15-38)؛ لذا لابد لشركاء أن يضمنوا في نظام الشركة الداخلي مدة بقاء الشركة، فمدة الشركة تعد من البيانات الجوهرية الإلزامية التي يستوجب ذكرها في عقد الشركة. كما يمكن مد أجل الشركة لمدة أخرى وذلك باتفاق جميع شركائها أو أغلبيتهم، فإذا اتفق الشركاء على مد الشركة قبل انقضاء المدة المحددة لها يجب عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعلان قرار التمديد كونه أحد التعديلات الجوهرية في بيانات الشركة الأساسية(احمد،2014،ص277-233). فإذا كان قرارا التمديد برأي الأغلبية فيمكن للأقلية الانسحاب من الشركة وعدم الاستمرار فيها فقرار الأغلبية ليس ملزماً للأقلية(علي،2023، ص1095) ، إما في حالة صدور قرار التمديد بعد انتهاء أجل الشركة ففي هذه الحالة نكون بصدد إنشاء شركة جديدة تقوم بشروط الشركة السابقة

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

التي انتهت مدتها(احمد،2014ص239) ، وكما نلاحظ هنا أنه سيتم تجديد الشركة، والتجديد هنا يختلف عن الامتداد فالامتداد يعني استمرار الشركة الأصلية، أما التجديد فيعني إنشاء شركة أخرى جديدة مختلفة عن الشركة السابقة(العبادي،2012، ص94).

و قد يتم تمديد الشركة ضمنياً وذلك متى ما استمر الشركاء في ممارسة أعمال الشركة بعد انتهاء المدة المحددة، وفي هذه الحالة تستمر الشركة ككيان قانوني وتظل على ذات الشروط التي كانت تعمل بها طالما لم ينتهي الغرض الذي أنشئت من أجله(علي،2023، ص1095)

ب. تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله الشركة :

تنقضي الشركة عند تحقق العمل الذي أنشئت من أجله حتى ولو لم تنتهي مدة العقد وهذا ما نصت عليه المادة 544من نظام المعاملات المدنية والتي تنص على" ينتهي عقد الشركة بانقضاء الغرض الذي أنشئت من أجله ..."(المادة (544/1) من نظام المعاملات المدنية.) مثال ذلك قيام شركة بين مجموعة من المحاميين للمرافعة في دعوى معينة فأن الشركة تقوم إلى الانتهاء من هذه المرافعة . إلا أن الشركاء قد يرغبون في الاستمرار بهذه الشركة والقيام بأعمال أخرى مشابهه لهذا العمل الذي قامت من أجله الشركة فيمكنهم ذلك من خلال التعديل على عقد الشركة. (احمد،2014، ص240) فالشركة تؤسس للقيام بعمل معين، ومع ذلك يتضمن عقدها مدة عمل الشركة، ففي هذه الحالة لا تنقضي الشركة إلا عند تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله حتى ولو انتهت مدتها، وذلك لأن إرادة الشركاء انصرفت إلى أن الشركة تبقى قائمة بينهم لتحقق هذا الغرض.

كما قد تنقضي الشركة إذا كان هناك استحالة فيكون من المستحيل إداء العمل المتفق عليها فتنقضي الشركة بقوة القانون، كما لو أنشئت الشركة لاستيراد سلعة ما ثم منعت الدولة الموردة تصدير هذه السلعة، ولكن قد يتفق الشركاء على الاستمرار والقيام بأعمال جديدة مماثلة(الخوالدة، والسوفاني، 2013).

المطلب الثاني: هلاك مال الشركة المدنية والاتفاق على حلها

أ. هلاك رأس مال الشركة:

تنتقضي الشركة بهلاك جميع مالها أو بهلاك جزء كبير منه مالم تبقى فائدة من استمراها، "فالشركة تنقضي بهلاك مالها بأن يتلف أو يضيع أو تستنفذه الخسائر دون أن يتفق الشركاء على تعويض من هلك منه بزيادة الحصص ودون أن تعوض الشركة عن الهلاك"(العبادي،2012، ص95)

فإذا هلك مال الشركة سواء كان هذا الهلاك مادياً أو معنوياً (العبادي،2012، ص95)، نطرح مثال على الهلاك المعنوي هو أن تقوم شركة بين مجموعة من المحاميين للقيام بأعمال المحاماة ثم يتم سحب المهنة من أحد الشركاء.

كما ذكرنا سابقاً بأن الهلاك لا يشترط أن يكون في كل المال فقد يقوم الهلاك في جزء منه وحتى يتحقق سبب الانقضاء لابد أن يكون في جزء كبير من المال بحيث لا يمكن للجزء المتبقي من المال القيام بعمل الشركة، ومثال ذلك إذا نشب حريق في مجموعة من المباني تسبب هذا الحريق بهلاك مجموعة كبيرة منها بشكل لا يمكن معه إعادتها أو إصلاحها، وكانت هذه المباني تمثل حصة أحد الشركاء في الشركة فتنقضي الشركة تبعاً لهلاك هذا المال. وعند حصول نزاع لتقدير كفاية المال المتبقي للقيام بعمل الشركة يكون للقاضي (العبادي،2012،ص96)

نشير إلى أن حديثنا عن هلاك مال الشركة يختص بالهلاك قبل تسليم الشريك المال لباقي الشركاء، فيستطيع الشريك الذي هلك ماله أن يقدم بدل عن ماله الذي هلك، كما يحق له الانسحاب من الشركة وبالتالي يصبح رأس مال الشركة ناقصاً لابد من استكماله سواء بدخول شرريك جديد أو يمكن لشركاء الاتفاق على قيام الشركة بباقي رأس المال الذي قدموه. أما إذا هلك رأس المال بعد تسليمه لشركة فلا تنقضي الشركة، لأن هلاك هذا المال سيعود على الشركة ككل لا على الشريك فقط(العبادي،2012، ص96) .

ب. الاتفاق بين الشركاء على حل الشركة المدنية :

قد تنقضي الشركة المدنية باتفاق جميع الشركاء على حل الشركة وذلك اثناء استمرارها في نشاطها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والتعاقدية. ويعد هذا الحق امتداداً طبيعياً لحقهم في إنشائها، فمن يملك حق الاتفاق لأنشاء شركة يملك ايضاً الحق في انقضائها.

فيستطيع الشركاء الاتفاق على حل الشركة حتى ولو لم تنتهي المدة المحددة لها وذلك عند عدم وجود نص يقيد هذا الحق. فقد يكون هناك اتفاق بين الشركاء يمنعهم من حل الشركة قبل انتهاء مدتها ففي هذه الحالة لابد لشركاء

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

من الالتزام بهذا الاتفاق وبالتالي يسقط حقهم في الاتفاق على حل الشركة قبل انقضاء هذه المدة ، إلا إذا تم تعديل العقد باتفاق جديد وقاموا بإلغاء هذا الاتفاق. كما يوجد افتراض آخر فقد يتم النص على هذا القيد في العقد بين الشركاء ويرغب الشركاء بحل الشركة ففي هذه الحالة يمكنهم حلها باللجوء إلى القضاء وتقديم طلبهم ولابد من وجود أسباب جدية تبرر ذلك، كوقوع خلافات جسيمة بين الأطراف أو عند استحالة تحقق غرض الشركة، فلابد لهم من اثبات ما قدموه من أسباب وإقناع المحكمة به حفاظاً على مصالح الشركاء(دريد، بكور،2018، ص81).

المطلب الثالث: صدور حكم قضائي بحل الشركة المدنية

تنتهي الشركة المدنية بحكم قضائي صادر من المحكمة في حالتين ويتحقق ذلك إذا طلب أحد الشركاء حل الشركة بسبب يبرره، أو إذا طلب أحد الشركاء فصل شريك آخر أو اخراجه وذلك بوجود أسباب معقولة ، هكذا تحل الشركة، ويعد حل الشركة هنا بمثابة الفسخ القضائي لشركة (العبادي،2012، ص103)، لأن الشركة المدنية في الأساس هي عبارة عن عقد، والعقد ينشئ التزامات متقابلة لكلا أطرافه فإذا لم ينفذ أحدهم التزامه كان للقاضي الحكم بفسخ هذا العقد. كما أن عقد الشركة من العقود الزمانية فبالتالي الفسخ لا يكون له أثر رجعي، وحق طلب الفسخ القضائي حق شخصي يكون من النظام العام فلا يجوز لشركاء الاتفاق على خلافه، ولو اتفقوا على خلاف ذلك يعد هذا الاتفاق باطلاً. كما لا يجوز لأي من الشركاء التنازل عن هذا الحق لأي سبب كان.

فالشريك قد يطلب حل الشركة عند عدم وفاء الشريك الآخر ما عهد إليه، أو لقيام هذا الشريك بخطأ ما كعدم تسليمه حصته من رأس المال، أو يكون هذا الشريك مديراً لشركة ويقوم بمخالفة أغراض الشركة أو أنظمتها وفي هذه الحالة لابد أن يكون هذا الشريك عُين كمدير غير قابل للعزل، وغيرها من الأمور التي قد تحصل من الشركاء وتكون أسباب معقولة تبرر حل الشركة المدنية، وللقاضي سلطة تقديرية لهذه الأسباب والنظر في مدى كفايتها للقيام بحل الشركة، فإذا كان السبب كافٍ للحكم بحلها فيحكم بذلك ويجوز له ايضاً في هذه الحالة أن يحكم على الشريك المخطئ بالتعويض. وقد تكون الأسباب التي يطلب بها حل الشركة غير عائدة لشريك وإنما كانت أسباب غير متوقعة كمرض أحد الشركاء بشكل يعيق قيامه بعمله، أو لوقوع حادث طارئ غير متوقع، ففي هذه الحالة يترك الأمر للقاضي فهو من يقرر إذا تحل الشركة أم لا. (العبادي، 2012،ص 104)

حل الشركة قضائياً يعني فسخ لشركة، فالشركة في الأصل كالعقد تنشئ التزامات متقابلة، فإذا لم ينفذ أي من التزامات الملقاة على عاتقة يجوز للقاضي أن يحكم بالفسخ ، كما أن عقد الشركة عقداً زمنيا فلا يكون له أثر رجعي. إذاً كما نرى أن حق طلب الحل القضائي حق شخصي لشريك كما أنه من النظام العام فلا يجوز أن يتفق الشركاء على عدم الأخذ به ولو اتفقوا على خلافه فيكون هذا الاتفاق باطل(العبادي، 2012،ص104) .

المبحث الثاني: الأسباب الخاصة لانقضاء الشركة المدنية

الأسباب الخاصة لانقضاء الشركة المدنية هي أسباب تقوم على الاعتبار الشخصي لشركاء، فعند قيام هذه الأسباب تنقضي الشركة ما لم يتفق الشركاء على خلاف ذلك. فالشركات المدنية في العموم تعتمد على الثقة بين الشركاء والتفاهم، وهذا ما يسهم في تحقيق الهدف المشترك بينهم، بناءً عليه تنقضي الشركة المدنية إذا ظهر سبب يؤدي إلى المساس بهذا الاعتبار، وذلك لأن الاعتبار الشخصي يعد كشرط بقاء واستمرار، ليس شرط ابتداء فحسب(الخوالدة، والسوفاني،2013، ص142). نص المنظم في نظام المعاملات المدنية السعودي على أن "ينتهي عقد الشركة بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إعساره أو افتتاح إجراء التصفية له أو انسحابه. يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كان فيهم عديم الأهلية أو ناقصها. يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو افتتحت إجراءات التصفية له أو انسحب؛ تستمر الشركة بين باقي الشركاء" (المادة 547 من نظام المعاملات المدنية السعودي) هذه الأسباب الخاصة التي قد تنقضي بها الشركة المدنية سنوضح كلاً منها على النحو الآتي:

المطلب الأول: انسحاب الشريك من الشركة المدنية

كما ذكرنا سابقاً أن الشركة المدنية تقوم على الاعتبار الشخصي لذا فهي تنقضي بالإرادة الفردية لأحد الشركاء إذا أراد أن ينسحب منها، فالشركة هنا تقوم على رضا الأطراف وتمسكهم فيها لذا اعتبر انسحاب أحد الأطراف أهم الأسباب الارادية لانقضاء الشركة المدنية(الخوالدة، والسوفاني، 2013،ص142).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

فالانسحاب حق من حقوق الشريك يجوز له ممارسته وذلك بشرط إعلام بقية الشركاء عن انسحابه عن طريق الكتابة. فيستطيع أن يمارس الشريك هذا الحق إذا كانت الشركة غير محددة المدة، في حين لا يجوز له الانسحاب من الشركة محددة المدة إلا بحكم قضائي(المادة (545) من نظام المعاملات المدنية السعودي). كما يجب أن يكون الشريك المنسحب عند انسحابه حسن النية فلا يلحق ضرر ببقية الشركاء، كان ينسحب عند حدوث ازمة مالية في الشركة لينجو منها، ففي هذه الحالة يجوز للمحكمة تقضي ببطلان هذا الانسحاب (زاهد،2008،ص 136)

المطلب الثاني: فقدان الشريك أهليته أو وفاته

أ. فقدان الشريك الأهلية

تعد الأهلية القانونية من المقومات الجوهرية اللازمة لقيام الشركة القانونية، لكون هذا الشركات تقوم على الاعتبار الشخصي أي أن هناك ثقة متبادلة بين الشركاء لأشخاصهم، فكل شريك يختار شريكه الآخر بما يلائمه من حيث الأهلية والسلوك لكونها ركن أساسي لاستمرار العلاقة فيما بينهم.

وعليه، يعد فقدان الشريك لأهليته من الأسباب الخاصة لانقضاء الشركة المدنية، فتنحل الشركة إذا فقد أحد الشركاء أهليته كان يصاب بجنون أو عته. فالشريك الذي يفقد أهليته يصبح غير قادراً على أداء الالتزامات وتحمل الحقوق وبالتالي يمكن للمحكمة أن تعين لهذا لشريك الذي يفقد أهليته ممثل قانوني كولي أو قيم يتولى إدارة شؤونه. ومع ذلك فأن هذا الممثل لا يجوز له أن يحل محل الشريك في الشركة المدنية لأن ذلك يتعارض مع طبيعة هذه الشركة التي تقوم على الاعتبار الشخصي. كما يمكن لباقي الشركاء الاتفاق على الاستمرار في هذه الشركة دون هذا الشريك الذي فقد أهليته، وفي هذه الحالة يحق للمثل القانوني عن الشريك الذي فقد أهليته أن يستوفي نصيب هذا الشريك من رأس مال الشركة أو من الأرباح، ويتم تقدير نصيبه بحسب قيمته وقت فقدانه للأهلية(الخوالدة، والسوفاني،2013، ص 145-146) .

ب. وفاة الشريك

تنقضي الشركة المدنية إذا توفي أحد الشركاء فلا يحل ورثته محله، لأن هذه الشركة كما ذكرنا سابقاً تقوم على الاعتبار الشخصي، فشخصية الشريك فيها تكون محل اعتبار . استثناءً من ذلك يمكن أن ينص في عقد الشركة على أنه في حالة موت أحد الشركاء تبقى الشركة المدنية قائمة، ويحل محل الشريك المتوفي ورثته حتى ولو كان قصراً . وقد يكون هذا الاتفاق ضمنياً كأن يتفق الأطراف على إمكانية تنازل الشريك عن حقه لأجنبي وإمكانية إحلاله محله، فإذا أجازوا أن يحل محل الشريك أجنبي فمن باب أولى يجوز أن يحل محل الشريك المتوفي أحد ورثته(السنهوري،1998، ص 346).

إذاً يجوز لشركاء الاتفاق في عقد الشركة على إمكانية بقاء الشركة في حال موت أحد الشركاء سواء بإحلال ورثت هذا الشريك محله أو بإحلال أجنبي، كما يمكن استمرار الشركة المدنية دون الشريك المتوفي أي بين باقي الشركاء وإعطاء ورثة الشريك المتوفي حقه، وفي هذه الحالة لا يكون لهم سوى نصيبه في أموال الشركة وذلك بحسب قيمته يوم الوفاة(الخوالدة، والسوفاني،2013، ص 147).

المطلب الثالث: إعسار أحد الشركاء أو افلاسه او الحجز عليه

تنقضي الشركة المدنية بإعسار أحد الشركاء أو إفلاسه أو الحجر عليه، فإذا افلس الشريك أو حجر عليه تُفقد الثقة المالية فيه، فأصل هذه الشركة هو القيام على الثقة فيما بين الشركاء الذين قاموا بأنشائها، فإذا افتقدت هذه الثقة تنتهي الشركة ويتم تصفيتها وقسمتها(زاهد، 2008،ص135). و بالرجوع إلى نص المادة 547 من نظام المعاملات نرى أن المنظم وضع قيد على إمكانية استمرار الشركة بعد الإعسار أو الإفلاس أو الحجز فأجاز المنظم الاستمرار في هذه الشركة وذلك بالاتفاق بين الشركاء(المادة (547) من نظام المعاملات المدنية السعودي) . ففي هذه الحالة يعطى الشريك الذي حجر عليه أو أُعسر أو أفلس أو انسحب من الشركة حصته في الشركة نقداً مقدراً بحسب قيمته في اليوم الذي أحجر عليه أو افلس أو أي من الحالات السابق ذكرها ، أي تتبع ذات القواعد التي سبق ذكرها في إعطاء الورثة حق مورثهم. فلا يكون لشريك نصيب في أي من الحقوق التي حصلت عليها الشركة بعد اليوم الذي يتحقق فيه أي من الحالات السابقة إلا إذا كانت هذه الحقوق لعمليات سابقة على خروجه(العبادي،2012، ص97).

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

كما نشير إلى أن هناك خلاف في حالة الإعسار وكونها سبب من أسباب الانقضاء، صحيح أن الفقه اتفق مع القانون في كون الحجر و الإفلاس تعد سبباً من أسباب الانقضاء، ولكن الفقه اختلفت مع القانون في جعل الإعسار سبب من أسباب انقضاء الشركة المدنية ، وذلك لما جاء في كتابه الكريم قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (سورة البقرة، الآية 280) ، فيستفاد من الآية الكريمة السابقة إمكانية تأخير المطالبة بالدين بالنسبة للمعسر، فيمنح فرصة وذلك بحكم العشرة التي بينهم (زاهد، 2008،ص 136) .

الفصل الثاني

الآثار المترتبة على انقضاء الشركة المدنية

كما تم الحديث عنه في الفصل الأول قد تنقضي الشركة المدنية لأسباب متعددة، فإذا تحقق سبب من أسباب انقضائها كان تنتهي مدتها أو تحقق العمل الذي قامت من أجل، أو إذا هلكت أموالها أو مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو أفلس أو انسحب أو حلت الشركة بحكم قضائي فالشركة تنقضي على الوجه الذي تقدم بيانه، فإذا انقضت الشركة فأنه يترتب على ذلك عدة آثار مهمة منها مرور الشركة بمرحلة التصفية، والتي تهدف إلى انهاء العلاقة القانونية بين الشركاء وتسوية المراكز المالية لشركة سواء كان ذلك اتجاه الشركاء أو اتجاه الغير ، من خلال تحصيل الحقوق وسداد الديون، وتحديد الصافي من الأموال تمهيداً لقسمته بين الشركاء.

وبعد انتهاء مرحلة التصفية يصبح صافي مال الشركة ملكاً مشاعاً بين الشركاء لذا سنتعرف على ماهية المال الشائع و آلية قسمته، وهذه القسمة تمثل الإجراء الأخير الذي يتم من خلاله توزيع ناتج التصفية على الشركاء، كلاً بحسب حصته في رأس المال أو بناءً على ما تم الاتفاق عليه. وبعد ذلك تغلق صفحة هذه الشراكة نهائياً.

بناءً عليه سنتناول في هذا الفصل الآثار المترتبة على انقضاء الشركة المدنية وذلك على مبحثين، يختص المبحث الأول بتصفية الشركة المدنية ، بينما يختص المبحث الثاني بقسمة أموال الشركة المدنية.

المبحث الأول: تصفية الشركة المدنية

كما تم الحديث عنه في الفصل الأول قد تنقضي الشركة المدنية لأسباب متعددة كان تنتهي مدتها المحددة في العقد أو تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله، أو إذا هلكت أموالها، أو مات أحد شركائها، أو حجر عليه، أو أعسر، أو أفلس، أو انسحب، كما قد تحل الشركة بناءً على صدور حكم قضائي يقضي بذلك. ففي حال تحقق أي من هذه الأسباب فالشركة لا تنقضي فوراً وإنما تدخل في مرحلة انتقالية هامة تُعرف بمرحلة التصفية، وهي عملية قانونية تهدف إلى انهاء نشاط الشركة وتسوية حقوقها والتزاماتها ، تمهيداً لانقضائها بشكل نهائي.

سنقوم بتوضيح مفهوم التصفية ، و سنوضح آلية تعيين المصفي، وعزله، وسلطاته، وبعد ذلك سنتطرق إلى الحديث عن مدة التصفية ونهايتها والآثار المترتبة عليها.

المطلب الأول: مفهوم التصفية وأنواعها

أولاً: مفهوم التصفية:

التصفية هي "مجموعة من الأعمال التي تهدف إلى انهاء العمليات الجارية للشركة وتسوية كافة حقوقها وديونها بقصد تحديد الصافي من أموالها وقسمته بين الشركاء"(الخوالدة، والسوفاني.، ص 148). كما عرفت بأنها: "مجموع الأعمال والإجراءات التي تتخذ لاستيفاء حقوق الشركة وسداد ديونها وحصر موجوداتها بقصد تحديد صافي أموال الشركة التي توزع بين الشركاء بطريق القسمة، ويتولى عملية التصفية المصفي "(الخوالدة، والسوفاني، 2013،ص 149).فكما نرى جميع التعريفات متشابه وتؤدي إلى ذات المعنى.

لم يتم تعريف التصفية في الأنظمة السعودية ، وإنما اكتفى المنظم بذكر بعض احكامها في نظام المعاملات المدنية الصادر عام 1444هـ وذلك في المادة (549)، وما سكت عنه من أحكام سيتم الرجوع إلى ما ورد في نظام الشركات الصادر عام 1443هـ ، وبالتحديد في المواد الآتية 232-239

جاء في نظام المعاملات المدنية بأن الشركة يتم تصفيتها بالطريقة التي يتفق عليها الشركاء في عقد الشركة، فإذا لم يتفقوا على إجراءات التصفية يجوز لكل من له مصلحة أن يطلب من المحكمة إجراء التصفية(المادة (549)من نظام المعاملات المدنية السعودي) ، والمحكمة تحدد إجراءات التصفية مراعية في ذلك طبيعة الأموال محل التصفية، ولها عند الاقتضاء تعيين مصفٍ(المادة (549) من نظام المعاملات المدنية السعودي) ففي

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

الأصل تكون آلية التصفية محددة في عقد الشركة، وعند بدء هذه العملية لابد من اتباع ذات الآلية المنصوص عليها في العقد، فإذا لم ينص عليه في العقد فيتم اللجوء إلى المحكمة لإجراء هذه العملية.

اثناء فترة التصفية تبقى الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية وذلك لاستكمال متطلبات التصفية، فستسمر الشركة ببيع منتجاتها واستيفاء كامل ديونها، وذلك في حدود ما تتطلبه أعمال التصفية ، ولا يجوز له أن يبدأ أعمالاً جديدة ليست لازمة لأعمال التصفية. فبقاء الشخصية المعنوية لشركة في هذه المرحلة أمر منطقي؛ لأن إجراء التصفية يستلزم القيام بالعديد من التصرفات القانونية باسم الشركة المدنية كشخص معنوي، فلا يمكن لشركة المدنية القيام بهذه التصرفات دون وجود شخصيتها المعنوية (السنهوري،1998، ص389). كما أن محافظة الشركة المدنية على شخصيتها المعنوية في هذه المرحلة يفيد الشركاء ذاتهم و دائنيهم ايضاً، فلا تتحول أموال الشركة إلى الشركاء المالكين عند الامر بتصفية الشركة فوراً، ولا يتزاحم دائني الشركاء الشخصيين لدائني الشركة المدنية في التنفيذ على أموالها. فبقاء الشخصية المعنوية لشركة في هذه المرحلة يفيدهم في تجنب مثل هذه الأضرار (الخوالدة، السوفاني،2013، ص 150) . يترتب على احتفاظ الشركة المدنية بشخصيتها المعنوية اثناء فترة التصفية عدة نتائج منها:

- تحتفظ الشركة المدنية بذمتها المالية المستقلة عن الشركاء، فتكون هذه الذمة ضماناً عاماً لدائنيها فقط دون دائني الشركاء الشخصيين.
- تحتفظ الشركة المدنية باسمها على أن يضاف إلية عبارة "قيد التصفية".
- تحتفظ الشركة المدنية بمركزها الرئيسي كموطن لها ،حيث ترفع الدعاوى ضد الشركة في هذا الموطن.
- تحتفظ الشركة المدنية بالقيد في السجل المدني فلا تشطب حتى يتم إكمال عملية التصفية.

وفيما يخص إدارة الشركة خلال مدة التصفية تنتهي مهمة مدير الشركة المدنية بمجرد الإعلان عن دخول الشركة المدنية دور التصفية ، سواء كان المدير من الشركاء أو من الغير وسواء عُين في عقد التأسيس أو بقرار لاحق(الخوالدة، السوفاني،2013، ص 150) .

ثانياً: أنواع التصفية:(عبدالقادر، محمد، 2020)

ووفقاً لما ورد في نظام الشركات السعودي فتتعدد أنواع تصفية الشركات تبعاً لرغبة الشركاء في التصفية و بناءً على مقدرة الشركة بسداد ديونها، فتكون التصفية أما اختيارية، فتتجه إرادة الشركاء لإجراء التصفية، كما أن الشركة تكون قادرة على سداد ديونها. وأما تصفية قضائية فتحدث إما بطلب من أحد الشركاء أو دائنيهم أو غيرهم ممكن يحق لهم تقديم مثل هذا الطلب، كما أن الشركة في هذا النوع من التصفية تكون غير قادرة على سداد كامل ديونها أي يكون لديها عجز مالي. سنوضح الفرق بشكل أكبر بين كلا النوعين وذلك على النحو الآتي:

1- **التصفية الاختيارية(الاتفاقية):**

تُعد التصفية الاختيارية إحدى صور تصفية الشركات، فتتم هذه التصفية برغبة من الشركاء أنفسهم، دون الحاجة إلى صدور أذن من جهة قضائية أو إدارية. كما تستند هذه التصفية إلى مبدأ حرية الإرادة بين الشركاء، إذ يتفقون فيما بينهم، إما في عقد الشركة أو في عقد لاحق، على آلية التصفية وتحديد المصفي وصلاحياته، بشرط عدم مخالفة القانون(عبدالقادر،2020،ص 59).

تتم هذه التصفية عند موافقة الشركاء على إجرائها وفق ما ينص عليه عقد الشركة أو بناءً على قرار من الشركاء. ويشترط المنظم السعودي أن يتم تعيين المصفي، سواء من الشركاء أو من الغير، مع تحديد صلاحياته ومهامه بوضوح، على ألا تتعارض تلك الصلاحيات مع أحكام النظام أو تؤدي إلى الإضرار بحقوق الغير، وبالأخص حقوق الدائنين. كما ألزم النظام المصفي بالإفصاح عن إجراءات التصفية، وتوثيقها، وضمان العدالة والشفافية في التعامل مع حقوق الشركاء والدائنين. كما حرص على التوازن بين حرية الشركاء في تنظيم شؤون تصفية الشركة، وبين حماية الحقوق النظامية، من خلال اشتراطات دقيقة تتعلق بالإعلان عن بدء التصفية، والتقارير المالية، وجدول توزيع الموجودات، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان سلامة هذه العملية.

2- **التصفية القضائية** :

تُعد التصفية القضائية أحد أبرز الوسائل التي ينظم بها القانون إنهاء وجود الشركات، فهي تمثل الوسيلة الإلزامية ذات الطابع الرقابي، حيث تخضع إجراءاتها لرقابة المحكمة من بدايتها وحتى نهايتها. وتُظهر هذه الآلية مدى اتساع سلطات المحكمة في الإشراف على العملية التصفية، بما يضمن حماية حقوق الدائنين والمساهمين وجميع

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

الأطراف ذات الصلة، ويحول دون استغلال إجراءات التصفية للإضرار بالمصالح العامة أو الخاصة(عبدالقادر،2020،ص 68).

الشركة المدنية، كغيرها من الشركات، يمكن أن تخضع للتصفية القضائية في الحالات الآتية(عبدالقادر،2020،ص 68):

- بناء على طلب الشركاء أو أحدهم ،فإذا حصل خلاف جوهري بين الشركاء يمنع استمرار الشركة، يمكن لأحدهم التقدم بطلب للمحكمة لتصفيتها.
- انتهاء الغرض أو المدة، إذا كانت الشركة قائمة لغرض معين أو لمدة محددة وانتهى ذلك دون تمديد.
- نقص عدد الشركاء عن الحد الأدنى و في العادة يكون الحد شريكين فعتد انسحاب أحدهم أو توفى دون تعيين بديل.
- عجز الشركة عن الوفاء بالتزاماتها المالية أي توصلت إلى حالة الإعسار، فإذا تراكمت الديون على الشركة ولم تعد قادرة على سدادها، تُعامل ككيان معسر وتخضع لإجراءات التصفية.
- عندما تكون الشركة مهنية، فيقوم أحد الشركاء بمخالفة الأحكام التي تنظم هذه المهنة، كممارسة المهنة بدون ترخيص، أو مخالفة شروط مزاولة النشاط، ويمكن للجهة المنظمة (مثل وزارة العدل أو هيئة المحامين) رفع طلب تصفية للمحكمة.

المطلب الثاني: تعيين المصفي وعزلة و سلطاته في الشركة المدنية

أ- تعيين المصفي :

بعد انقضاء الشركة المدنية تنتهي مهمة مديرها، ماعدا في المسائل المستعجلة لكونه أميناً على أموال الشركة، إلى أن يحل محله المصفي في تمثيل الشركة، فيقوم المصفي بتمثل الشركة المدنية والتصرف باسمها كشخص معنوي إلى حين انتهاء عملية التصفية.

يعرف المصفي في اللغة بأنه : " من التصفية: مصدر الثلاثي : صفا، يصفو، صفاء" فالمصفي" هو اسم مشتق من الصفا، وهو ضد الكدر" " كما يراد به الاختيار، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) سورة آل عمران، الآية 33. أي أن الله اختارهم على العالمين من البشر. (الصالحي،2025،ص 200-263)

يعرف المصفي في الاصطلاح بأنه " الشخص أو الأشخاص الذين يوكل إليهم مباشرة العمليات التي يتم بمقتضاها إنهاء الآثار القانونية التي خلفتها الشركة المنحلة"(دريد، بكور،ص86) . وعرفه آخرون بأنه " الشخص الذي يقوم بتسليم موجودات الشركة وتصفيتها وسداد ما عليها من ذمم، وقسمة صافي الناتج على الشركاء وذلك حسب نسبة حصة كل منهم في رأس المال" (الصالحي،ص6).

يُعين المصفي من قبل الشركاء في الشركة إذا كانت التصفية اختيارية، وفي حال عدم اتفاق الشركاء على تعيين مصفي يتم تعيينه من قبل المحكمة وذلك عن طريق طلب يقدم للمحكمة من قبل أحد الشركاء، بناءً عليه تعين المحكمة مصفي وتحدد أجره. كذلك تقوم المحكمة بتعيين المصفي في حالة التصفية الاجبارية(الخوالدة، السوفاني،2013، ص150).

فبعد تعيين المصفي يصبح المصفي ممثلاً لشركة المدنية باعتبارها شخصاً قانوني ، فالمصفي يمثل الشركة فقط ولا يكون وكيلاً عن الشركاء فيحق له أن يطالب الشركاء بحصصهم في رأس المال، كما لا يكون المصفي وكيلاً عن دائني الشركة المدنية، فلا يجوز لدائني الشركة القيام بطلب لتعيين المصفي، وذلك بخلاف القيم الذي يعين عند افلاس الشركة التجارية(الخوالدة، السوفاني،2013، ص150)

لم يحدد النظام السعودي عدد محدد للمصفين، فيمكن تعيين أكثر من مصفي، و في الغالب يحدد الشركاء في عقد الشركة عدد المصفيين وكيفية تعيينهم وطريقة عزلهم ايضاً وقد يتفقوا على أن المصفي يكون المدير أو من أحد الشركاء ومن الممكن أن يكون أجنبياً عن الشركة، كما يتم الاتفاق على ما يجب اتباعه عند تعيين المصفي، كأن يكون تعيين المصفي بالأغلبية أو بنسبة معينة من عدد الأعضاء في الشركة كالثلث مثلاً.

فيعين المصفي في الشركة المدنية في نظامها الأساسي أو من قبل الهيئة العامة العادية في الشركة إذا اغفل عنه النظام الأساسي للشركة ما لم يكون حل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة لها، فعندما تقرر الهيئة العامة غير العادية حل الشركة المدنية تعين المصفي وفي هذه الحالة يسمى بالمصفي الاتفاقي. وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين مصفي تقوم المحكمة بتعيين هذا المصفي وذلك بناءً على طلب من أحد الشركاء مثلما ذكرنا سابقاً سواء

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

كانت التصفية اختيارية أو جبرية وفي هذه الحالة يسمى المصفي هنا بالمصفي القضائي.(الخوالدة، السوفاني،2013، ص151)

ب- عزل المصفي :

يُعزل المصفي بذات الطريقة التي عين بها متى ما أتى ما يسوغ ذلك، كأن ارتكب خطأ ما، أو أظهر عجزه، أو حجر عليه، أو أفلس، أو لأي سبب آخر يمكن أن يحدث به العزل، فأن عُين من قبل الشركاء فأن عزله ايضاً يكون من قبل الشركاء ويكون بذات الطريقة سواء بالأجماع أو بالأغلبية ، وذلك متى ما صدر منه ما ينافي التزامه اتجاه الشركة، فيحق لمن عينه أن يطلب عزله، كما أنه يحق لهم اللجوء للقضاء لطلب هذا العزل متى ما وجد ما يبرره(دريد، بكور،2018، ص 86).

ج. سلطات المصفي:

تحدد سلطات المصفي في عقد الشركة إذا شمل العقد بند يختص بأمر التصفية، أو من القرار الصادر من المحكمة إذا لجأ الأطراف إلى المحكمة في هذا القرار. يجب على المصفي أن يقوم بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام عملية التصفية، فهو يتمتع بسلطات محددة حددها المنظم السعودي في نظام الشركات السعودي. نص المنظم على واجبات المصفي وسلطاته اثناء التصفية و بعد الانتهاء منها(الصالحي،2025، ص14) ،والتي تتمثل في الآتي:

- يكون المصفي مسؤولاً عن إدارة أموال الشركة المصفاة، فيقوم بتحديد الأصول والخصوم المترتبة على الشركة.
- يكون المصفي مسؤولاً عن بيع الأصول التي تمتلكها الشركة سواء كانت عينية أو منقولة وذلك لسداد ديون الشركة.
- يكون المصفي مسؤولاً عن استيفاء جميع حقوق الشركة، سواء كان ذلك بطرق الودية أو عن طريق المقاضاة إذا لم يستجيبوا لتلك الطرق الودية.
- يكون المصفي مسؤولاً عن سداد الديون المترتبة على الشركة وفقاً للأولوية القانونية، فمثلاً فيبدأ بالنفقات والتكاليف المرتبطة بعملية التصفية، ومن ثم أجرة العمال، وهكذا حتى يتم سداد كافة الديون.
- يجب على المصفي أن يقدم لشركاء كل ما يخص عملية التصفية، فيقوم بكتابة تقرير حول عملية التصفية بكافة تفاصيلها فيذكر الأصول التي تم بيعها والأموال التي تم تحصيها وغيرها من الأمور، بناءً عليه يجب عليه أن يمكن كافة الشركاء من الاطلاع على هذا التقرير اثناء هذه العملية.
- يكون المصفي في نهاية عملية التصفية مسؤولاً عن توزيع بقية الأصول المتبقية بعد سداد كافة الديون والالتزامات وفقاً لحصة الشركاء في الشركة، وأن يحدد الحالة التي انتهت إليها التصفية، فمن الممكن بعد سداد الشركة لديونها أن يبقى هناك أموال أي أرباح يتقاسمونها فيما بينهم، وفي بعض الحالات لا تكفي أموال الشركة لتسديد الديون والمطالبات المالية المستحقة عليها لذا فإنه يتعين على المشاركين دفعها وفقاً للمسؤولية أو وفقاً لما تم التعاقد عليه.

المطلب الثالث: مدة تصفية الشركة المدنية وكيفية انهاؤها والآثار المترتبة عليها

أ. مدة التصفية :

تكون مدة التصفية وفق ما اتفق عليه الأطراف في عقد الشركة، أو في قرار تعيين المصفي فإذا لم تحدد مدة انتهاء اعمال التصفية فيها يمكن لكل شريك أن يطلب من المحكمة تحديد مدة لتصفية ، ولابد للمصفي أن يلتزم بالمدة المحددة وينهي جميع اعمال التصفية فيها (غصن،2010، ص453). حدد نظام الشركات مدة لتصفية وهي ثلاث سنوات، يمكن تجديدها إذا اقتضى الأمر ذلك(المادة (2/247) من نظام الشركات السعودي).

ب. انهاء عملية التصفية :

تنتهي اعمال التصفية بانتهاء الاعمال اللازمة لتصفية حقوق الشركة وديونها، وذلك بهدف تحديد صافي أموال الشركة التي ستوزع على الشركاء عبر القسمة. فيحصر المصفي موجودات الشركة ويستوفي كامل حقوقها ويسدد ديونها، وبعد ذلك يقوم بكتابة تقرير أو حساب يتضمن كافة العمليات التي قام بها خلال فترة التصفية. ثم يستدعي المصفي الشركاء و يعرض عليهم هذا التقرير للاطلاع عليه ومراجعته، ومعرفة ما توصلت إليه هذه العملية فإذا لم يقوم المصفي باستدعاء الشركاء يجوز لكل شريك أن يقدم طلب إلى المحكمة يطلب فيه تعيين وكيل للقيام بإجراءات الدعوى بموجب أمر مستعجل، ليتمكنوا من الاطلاع على مجريات هذه العملية.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

فإذا لم يتم اقفال التصفية أو رفض التوقيع على حسابات المصفي فيحكم بإقفال التصفية بقرار قضائي بناءً على طلب من المصفي أو من أي شخص آخر له مصلحة في ذلك. وإذا تم تعيين المصفي من المحكمة فيقدم هذا الحساب لها، ولابد له أن يحتفظ بنسخة من هذا الحساب(دريد، بكور،2018، ص87). و بعد اكتمال عملية التصفية تقسم الأموال الصافية بين الشركاء باعتبارها ملكاً مشاعاً لهم. فإذا تمت الموافق على الحساب الذي قدمه المصفي سواء من الشركاء أو المحكمة تنتهي مهمة المصفي وعملية التصفية وتزول شخصية هذه الشركة وذلك بعد الإعلان عن قفل التصفية. وفي حال كان هناك اعتراض من أحد الشركاء على أعمال التصفية ونتائجها له الحق في رفع قضية إلى المحكمة المختصة(الخوالدة، والسوفاني، 2013،ص154).

- التصفية في حالة الإعسار:

يجوز للمحكمة إصدار أمر بقفل التصفية وذلك إذا ثبت عدم كفاية أصول الشركة لسداد التزاماتها، فتصبح الشركة المدنية في هذه الحالة معسرة، وتطبق عليها أحكام نظام الاعسار .

ولكن يجب التنبيه إلى استثناء مهم، وهو أن الشركة المدنية التي قد تتخذ شكلاً من أشكال الشركات التجارية المنصوص عليها في نظام الشركات السعودي فهي تعامل كالشركة التجارية وبالتالي لا يطبق عليها نظام الإعسار، بل تعامل كشركة مفلسة ويطبق عليها نظام الإفلاس.

نصّت المادة (1/4) من نظام الإفلاس على سريان أحكامه على كل من يمارس "أعمالاً تهدف إلى تحقيق الربح"، كما ورد في (2/4) "الكيانات الأخرى الهادفة إلى تحقيق الربح"(المادة (4) من نظام الإفلاس السعودي)فمن خلال هذا النص، يتضح أن المنظم السعودي قد وسّع نطاق تطبيق النظام ليشمل كل من يمارس نشاطاً اقتصادياً ذا طابع ربحي، بغض النظر عن الشكل القانوني للكيان.

وعليه، يمكننا القول بأن الشركة المدنية قد تندرج ضمن الفئات التي قد ينطبق عليها نظام الإفلاس، لأن من خصائص هذه الشركات بحسب طبيعتها ممارسة أنشطة تهدف إلى تحقيق الربح، وإن لم تكن تجارية بطبيعتها. وهذا المفهوم تؤكده الصياغة السابقة للمادة الرابعة، التي لم تحصر نطاق التطبيق في الأشخاص الطبيعيين أو الشركات التجارية، بل شملت الكيانات ذات الطابع الربحي بشكل عام. فيمكن أن تخضع الشركة المدنية للإفلاس في الحالات التالية(روزة ، محيوت،2022،ص 50):

1- إذا تحولت الشركة المدنية إلى تجارية: قد تأخذ الشركة المدنية قرار التحول إلى شركة تجارية فينبغي الحرص على أن عقد التأسيس يتناسب مع شكل الشركة التي ستتحول لها.

2- قيام الشركة المدنية بممارسة عمل تجاري: يمكن لشركة المدنية ممارسة عمل تجاري وذلك بتوافر شرطين وهما الأهلية القانونية، واحتراف العمل التجاري.

ت. الآثار المترتبة على انتهاء عملية التصفية في الشركة المدنية

تعد نهاية مرحلة التصفية النقطة الفاصلة التي يزال عندها عقد الشركة ، مما يرتب عليه عدة آثار قانونية مهمة يمكننا استنتاجها مما سبق ذكره. سنوضحها على النحو الآتي:

1- زوال الشركة المدنية

عند الانتهاء من جميع أعمال التصفية وبعد اعتماد الحساب النهائي وتوزيع الصافي الأصول تعد الشركة زالت من الناحية القانونية، فبالتالي لا يمكنها تحمل الالتزامات ولا اكتساب الحقوق ، كما لا يمكن التعامل معها قانوناً لأنها لم تعد في الوجود .

2- انقضاء صفة المصفي وانتهاء ولايته

بمجرد إتمام عملية التصفية تزول صفة المصفي وتنتهي صلاحيته فلا يجوز له أن يمثل الشركة ولا أن يتصرف في أموالها، وفي حال قيامه بأي تصرف بعد انتهاء ولايته فأن هذا التصرف يكون باطلاً وغير نافذاً لا في حق الشركاء ولا اتجاه الغير.

3- انتهاء علاقة الشركاء بالشركة وببعضهم

تنقضي الشركة المدنية بانتهاء عملية التصفية فتصبح كالعدم، فلا يبقى بينها وبين الشركاء أي علاقة. وفيما يخص علاقة الشركاء ببعضهم فقد تنتهي بعد قسمة صافي أموال الشركة بينهم، فصافي أموال الشركة يصبح ملكاً شائعاً لهم فانتهاء علاقتهم تكون مرتبطة بزوال حالة الشيوع، وسنتعرف على أحكام هذا الملك الشائع وكيفية زواله في المبحث الثاني.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

4- تسوية وضع الدائنين

يترتب على التصفية تسوية كافة الديون المترتبة على الشركة المدنية اتجاه الدائنين، وذلك من خلال بيع موجودات الشركة. وإذا تبقى دين لم يسدد فيرجع الدائن على الشركاء في حدود مسؤوليتهم، واستثناءً على ذلك قد يرجع الدائن على المصفي نفسه بالتعويض، وذلك عند حصول خطأ أو اهمال منه في عملية التصفية، وفي هذه الحالة لابد لدائن أن يثبت خطأ المصفي ليكون مستحقاً لهذا التعويض .

المبحث الثاني : قسمة أموال الشركة المدنية

بعد انقضاء الشركة المدنية لأي سبب من الأسباب التي تم دراستها مسبقاً في هذا البحث، تتم عملية التصفية لتحقق أبرز أهدافها وهو تحديد صافي أموال هذه الشركة ليتم قسمته بين الشركاء. فالقسمة هي مرحلة تتبع عملية التصفية، وهي عبارة عن تحويل صافي الأموال المتبقية من هذه العملية إلى ملكية شائعة بين الشركاء تمهيداً لقسمتها بينهم كلاً بحسب نصيبه في رأس المال أو بحسب ما تم الاتفاق عليه بين الشركاء.

جاء في نظام المعاملات المدنية في المادة 549 بأن قسمة أموال الشركة المدنية تتبع القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع. فعليه سيتم الرجوع أحكام الملكية الشائعة من النظام وذلك في الباب الثالث تحت عنوان" الملكية الشائعة وقسمتها" وذلك من خلال المواد الآتية 619-639. سنتعرف في هذا المبحث على ماهية المال الشائع وكيفية إدارته. وبعد ذلك سنتطرق لماهية قسمة المال الشائع و أنواعها وأحكام كلاً منها والآثار المترتبة عليها .

المطلب الأول: مفهوم المال الشائع وأحكامه

أولاً: مفهوم المال الشائع :

الأصل تكون الملكية تابعة لشخص واحد فيكون له الحق في التصرف في ملكه والانتفاع به وإدارته، ويستثنى من ذلك حالة الملكية الشائعة ومن أمثلتها ما يحدث مع الشركاء بعد عملية التصفية، فيكون الشركاء جميعهم ملاك لما تبقى من هذه العملية، وهذه الملكية تسمى ملكية شائعة. وترتب هذه الملكية الشائعة حقاً لشركاء في هذا المال بتمثل في الانتفاع والتصرف والإدارة.

يعرف المال الشائع في اللغة بأنه: " المَشاع و المُشاع هو الشائع. ويقصد بلفظ شائع بأنه غير مجزأ، أي غير مقسم بعد ، على خلاف المال المقسم إلى حصص" (صلاح الدين،2020، ص284-359).

أما في الاصطلاح فقد عرف الفقه على أنه " الشيوع في الأموال على أنه ملكية شخصين أو أكثر في مال لم تفرز حصة كل منهم فيه، فهم شركاء على الشيوع في ذلك المال" (صلاح الدين،2020،ص262).

فقد تبقى حالة الشيوع قائمة لفترة من الزمن مما يرتب عليه رغبة الشركاء على الانتفاع بهذا المال الشائع واستعماله واستغلاله، شأنه في ذلك شأن صاحب الملكية المفرزة. إلا أن حق الانتفاع في الملكية الشائعة لا يرد على جزء مفرز من المال، بل يشمل المال كله بصورة غير محددة، مما يترتب عليه عدم جواز انفراد أحد الشركاء بالانتفاع أو التصرف بالمال محل الشيوع دون موافقة باقي الشركاء، نظراً لتداخل حقوقهم جميعاً فيه(العساف،2020،ص56). وهذا ما يجعلنا نسلط الضوء أولاً على احكام حفظ المال الشائع واستعماله وإدارته.

ثانياً: أحكام حفظ المال الشائع وإدارته واستعماله

أ. حفظ المال الشائع:

يقصد بحفظ المال الشائع هو القيام بتلك الأعمال الضرورية واللازمة للحفاظ على هذا المال من الهلاك أو التلف، والقيام بالإجراءات القانونية للمحافظة عليه. فيحق لكل شريك في الشيوع اتخاذ الوسائل اللازمة لحفظ هذا المال دون اشتراط موافقة بقية الشركاء.

يكون حفظ المال الشائع إما قانونياً، وذلك بالقيام بالأعمال القانونية التي يكون من شأنها المحافظة على بقاء هذا المال، كرفع دعوى الاسترداد. وقد يكون الحفظ مادياً، وذلك من خلال القيام بأعمال مادية يكون من شأنها الحفاظ على هذا المال من الهلاك والتلف، كالقيام بأعمال الصيانة(العساف،2020،ص56).

يقرر حق الحفظ لجميع الشركاء في الشيوع، فلهم القيام بجميع ما يلزم للحفاظ على هذا المال حتى ولو كان هذا بغير موافقة بقية الشركاء(المادة (624) من نظام المعاملات المدنية السعودي)، لكون هذا العمل لا يضر ببقية الشركاء بل يكون في صالحهم، فهذا الحق يقرر لهم كواجب ايضاً .

فلو قام أحد الشركاء بهذه الأعمال فهو يعد كالنائب القانوني عن بقية الشركاء، حتى ول كان أحدهم معرضاً لتلك الأعمال. وهكذا فيما يخص النفقات التي قد تُدفع للقيام بهذه الأعمال، فعند دفع الشريك لهذه النفقات فيحق له

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

الرجوع على جميع الشركاء كلاً بقدر حصته في هذا المال(المادة (625)من نظام المعاملات المدنية السعودي). إما أذا كانوا مؤيدين لهذه الأعمال فأن الشريك الذي يقوم بأعمال الحفظ و الصيانة يعد وكيلاً عن بقية الشركاء (المادة (621)من نظام المعاملات المدنية السعودي) .

ب. استعمال الملكية الشائعة (المهايأة):

تعد المهايأة هي قسمة الانتفاع بالمال الشائع وذلك عند عدم رغبة الشركاء في انهاء حالة الشيوع بالقسمة النهائية، أو عند تعذر الشركاء من إمكانية الانتفاع بهذا المال في ذات الوقت . كما قد يتفق الشركاء على المهايأة اثناء إجراءات قسمة المال حتى تتم القسمة ، فأن تعذر فللمحكمة إلزامهم بها بناءً على طلب من أحد الشركاء(المادة (637) من نظام المعاملات المدنية السعودي). فتعتبر المهايأة كالقسمة المؤقتة للمنافع دون الأعيان التي تبقى في حالة الشيوع.

فيسري على المهايأة أحكام عقد الإيجار وذلك بما لا يتعارض مع طبيعتها الخاصة(المادة (636) من نظام المعاملات المدنية السعودي)، حيث أنها ترتب التزامات متبادلة بين الشركاء في كيفية الانتفاع بالمحل المشترك دون أن تؤدي إلى زوال الشيوع.

هناك أنواع متعددة لهذه القسمة، لم يرد في نظام المعاملات المدنية سوا المهايأة الزمانية والمكانية(المادة (634) من نظام المعاملات المدنية السعودي) يمكن التفرقة بينها على النحو الآتي:

- المهايأة الزمانية: تعرف على أنها تعاقب الشركاء للانتفاع بالمال الشائع مدة متساوية، تعين وقت ابتدائها، وإذا اختلف الشركاء في تعيينها تعينها المحكمة ولها إجراء قرعة لتعين وقت البدء بالانتفاع(المادة (635) من نظام المعاملات المدنية السعودي).
- المهايأة المكانية: تعرف على أنها انتفاع الشركاء بالمال الشائع كلاً بحسب حصته، فيجب على الشركاء تعيين محل انتفاع كل شريك فإذا اختلفوا، فللمحكمة إجراء قرعة لتعيين(المادة (635) من نظام المعاملات المدنية السعودي)

و قد يكون هناك أنواع أخرى للمهايأة لم ينص عليها المنظم كمهايأة الرضا والتي تعرف على أنها اتفاق بين الشركاء على الانتفاع بالمال الشائع سواء كان زمانياً أو مكانياً . أو مهايأة إجبار والتي تكون بالاتجاه للقضاء للمطالبة بالانتفاع بالمال الشائع وذلك عند عدم اتفاق الأطراف على إمكانية الانتفاع . ، وايضاً ممكن أن تكون مهايأة ممهدة للقسمة النهائية وهي التي تعرف على أنها الانتفاع بالمال الشائع اثناء إجراءات القسمة النهائية (العساف،2020، ص58) .

يحق للشركاء أثناء إجراءات قسمة المال الشائع أن يتفقوا فيما بينهم على تنظيم المهايأة، بحيث يحدد لكل منهم نصيب معين في الانتفاع، سواء كان زمانياً أو مكانياً -وذلك كما تم ذكره سابقاً-، فإذا تعذر اتفاقهم فللمحكمة بناءً على طلب أحدهم إلزامهم بالمهايأة(المادة (637) من نظام المعاملات المدنية السعودي). فإذا طلب أحد الشركاء قسمة المال في الوقت الذي يطلب فيه شريك آخر المهايأة، أو إذا كان أحد الشركاء قد طلب القسمة أثناء سريان المهايأة، قُبل طلب القسمة لكونها وسيلة لأنهاء الشيوع فيكون طلبه أولى بالرعاية. وإذا طلب أحد الشركاء في الشيوع المهايأة في المال الشائع، ولم يطلب الآخرون القسمة فأن المهايأة تتم ولو لم يحصل إجماع عليها(المادة (638) من نظام المعاملات المدنية السعودي). لكون طالب المهايأة يعد كالوكيل ضمنياً عن بقية الشركاء طالما أنهم لم يعبروا عن اعتراضهم واكتفوا بالسكوت وذلك تطبيقاً للقاعدة الشرعية التي تقضي بأن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان. أما إذا طلب أحد الشركاء المهايأة في المال الشائع الغير قابل للقسمة ولم يوافق بقية الشركاء، أجبروا عليها إلا إذا طلب أحدهم قسمة المال الشائع فتقوم المحكمة بقبول طلبه فتبيع هذا المال في المزاد العلني وتقسم ثمنه على الشركاء لأن حالة انهاء الشيوع أولى من البقاء عليها.

كما نشير إلى أن المهايأة لا تنقضي بوفاة أحد الشركاء(المادة (639) من نظام المعاملات المدنية السعودي)، بل يستمر العمل بها، ويحل ورثة الشريك المتوفى محله في الانتفاع بذات الحقوق والالتزامات، بما يضمن استمرار تنظيم الانتفاع بالمحل الشائع.

ت. إدارة المال الشائع

الأصل أن إدارة المال الشائع تكون منوطة بجميع الشركاء مجتمعين، فلا يجوز لأحدهم الانفراد بالإدارة أو استغلالها على نحو يُخل بحقوق باقي الشركاء، وإلا عُدّ ذلك تعديًا. وإذا اتفق الشركاء على طريقة معينة لإدارة المال الشائع، فإن هذا الاتفاق يُعد مُلزمًا لهم ويتعيّن عليهم الالتزام بما ورد فيه من أحكام. أما في حال تعذر

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

الاتفاق، فإن القانون يتولى إدارة المال الشائع وذلك بتحديد النصاب اللازم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتصرف فيه، سواء كانت تلك التصرفات مادية أو قانونية. سنتناول إدارة المال الشائع من جانبين وهي كالآتي:

- أعمال الإدارة المعتادة:

يقصد بأعمال الإدارة المعتادة "الأعمال اللازمة لاستغلال المال الشائع وما ينتج عنه والمحافظة عليه وصيانته ودفع كل ما من شأنه يؤدي إلى هلاكه سواء جزئياً أو كلياً، ولا يجوز لهذا النوع أن يقوم بتغيير أساسي أو تعديل في الغرض الذي اعد من أجله المال الشائع" (صلاح الدين،2020،ص265)

فالأصل أن إدارة المال الشائع تكون بسلطة الشركاء جميعاً، فاذا اتفق الشركاء على نظام معين لهذه الإدارة وجب عليهم اتباعه والعمل به، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة هذا المال والغرض منه. كما يقوم الشركاء باختيار شخصاً ينوب عنهم في هذه الأعمال سواء كان شخصاً من بينهم أو أجنبياً عنهم . وفي حال عدم اتفاق جميع الشركاء على اعمال الإدارة، ولكن اتفق أغلبية أصحاب الحصص ففي هذه الحالة يصبح اتفاقهم ملزماً للجميع بما فيهم الأقلية الذين لم يتفقوا معهم، وتكون الإدارة هنا للأغلبية الذين قاموا بالاتفاق أو بواسطة مدير يتم تعيينه(المادة (622) من نظام المعاملات المدنية السعودي) .

- أعمال الإدارة غير المعتادة:

هي الأعمال التي تُدخل تغيير جوهري في المال الشائع أو في الغرض الذي خصص له المال ليكون أكثر فائدة. لابد أن تكون هذه الأعمال من الأغلبية ذات الحصة الأكبر من هذا المال على أن يعلنوا قراراتهم لبقية الشركاء، فلا يمكنهم القيام بهذه الأعمال إلا بعد استئذان المحكمة، وللمحكمة أن تضع شروط معينة لتنفيذ القرار، ولها ايضاً أن تأمر من خالف القرار من الشركاء بكفالة تضمن له الوفاء بما يستحق له من تعويض إذا تبين أن هناك إضراراً بمصلحة بقية الشركاء (المادة (623) من نظام المعاملات المدنية السعودي).

المطلب الثاني: ماهية قسمة المال الشائع وطرقها

تنتهي الملكية الشائعة بانتهاء تعدد الملاك، فيكون المال المشاع حقاً لجميع الشركاء فيه إلى أن يتم تقسيمه. فسنتعرف على مفهوم القسمة وطرقها والآثار القانونية المترتبة عليها .

أولاً: تعريف القسمة:

تعرف القسمة في اللغة على أنها " ما يُقسم، والقِسم: النصيب، وقسمت الشيء أقسمه فَسماً وقِسمةً فانقسم كما يمكن أن تأتي بمعنى التوزيع أو التفريق بين أشياء على أطراف متعددة، أو إعطاء كل ذي حقٍ حقه"(ابن منظور،1414، ص391) كما تستخدم في السياق الحسابي بمعنى تجزئة عدد إلى إجزاء متساوية.

يقصد بالقسمة في الاصطلاح : "هي إجراء قانوني يهدف إلى تحديد نصيب كل شريك أو مالك في مال مشترك، سواء كان هذا المال شركة مدنية، أو عقاراً، أو تركة او غيره". أما في نطاق حديثنا فيقصد بقسمة أموال الشركة " تلك العملية التي يقوم بها المصفي مباشرة بعد انتهاء أعمال التصفية وإجراءاتها والتي يكون الهدف منها تقسيم ما نتج عن التصفية من أموال وفقا للقواعد والأحكام التي نص عليها القانون"(الخوالدة، والسوفاني،2013، ص155)

فتهدف القسمة إلى حماية حقوق الشركاء حيث أن كل شريك سيحصل على حقه فلا يستطيع أحدهم التحكم بمصير هذا المال الشائع. وكذلك يسهم هذا الاجراء في منع التعسف بين الشركاء فلا يمكن لأحدهم الامتناع عن القسمة دون مبرر مشروع. كما يوفر حماية لشركاء فكل شريك يضمن عدالة توزيع هذا المال بينهم، فلا يستطيع أحدهم انقاص قيمة الشريك الآخر والتلاعب فيها.

ثانياً: طرق قسمة المال الشائع:

إذا اجمع الشركاء على اقتسام المال الشائع جاز لهم ذلك، و تسمى هذه القسمة بالقسمة الرضائية أو الاتفاقية . وفي حال رفض أحدهم القسمة، أو كان أحد الشركاء ناقص الأهلية وجب عليهم اللجوء إلى القضاء وحينها تسمى القسمة القضائية. إذاً تكون القسمة إما اتفاقية أو قضائية سيتم تفصيلها على النحو الآتي:

1- **القسمة الاتفاقية:**

تعرف القسمة الرضائية أو الاتفاقية بأنها: " عقد أطرافه جميع الشركاء على الشيوع يتم بموجبه إنهاء حالة الشيوع بصفة نهائية" يجب في القسمة الرضائية توافر عدة أمور منها (العساف،2020،ص69-73) :

- توافر الأهلية الكاملة لجميع الشركاء فلا تصح القسمة الرضائية إذا كان أحدهم قافد الأهلية أو ناقصها.
- اجماع الشركاء ورضاهم على هذه القسمة فهي قسمة رضائية إذا اعترض أحدهم عليها فلا تصح.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

- إذا كان المراد قسمته عقاراً يجب تسجيل عقد القسمة على صحيفة العقار إذا كان العقار خاضع لنظام التسجيل العيني للعقار .
- دعوة بعض الدائنين لحضور اتفاق القسمة إذا تطلب الأمر ذلك، خشية من تواطئ بين الشركاء عند قسمة المال الشائع والاضرار بمصلحة دائني أحد الشركاء، و عليه يجوز لدائني كل شريك أن يعارضوا القسمة الرضائية التي تجري دون علمهم.

2- القسمة القضائية :

تعد القسمة القضائية إحدى الوسائل القانونية التي شرّعها النظام لحماية حقوق الشركاء في هذا المال الشائع، إذا طلب أحد الشركاء قسمة المال الشائع وامتنع الباقون، وكان المال قابلًا للقسمة عينًا دون أن يترتب على ذلك تعطل الانتفاع به أو نقص كبير في قيمته قَسمته المحكمة، يقوم الشركاء حينها بإقامة دعوى لدى المحكمة، و بمجرد إقامة تلك الدعوى تلتزم المحكمة بضمان حضور جميع الشركاء في هذا المال الشائع سواء كانوا مدعيين أي كانوا ممن يطالبون بقسمة هذا المال، أو كانوا مدعى عليهم أي كانوا معارضين على هذه القسمة. كما يحق للمحكمة أجبار أحد الأطراف بالحضور إلى مقرها وذلك حال لم تكن الحقيقة واضحة أو كان هناك نقص في بياناته وذلك وفقاً لضوابط والإجراءات المنصوص عليها في النظام، وتتمثل الغاية منه اكتمال الخصومة لتصبح المحكمة قادرة على الفصل في النزاع (العساف،2020،ص74)

و بعد إقامة الدعوى واكتمال الخصومة يمكن للمحكمة ندب خبير اً أو أكثر من أهل الاختصاص لتقويم هذا المال الشائع ومعرفة إمكانية قسمته، ومعرفة إذا كانت هذه القسمة ستؤدي إلى ضرر جسيم أو نقص في قيمته، فإذا أمكن قسمته عيناً قسمته وحددت نصيب كل شريك ورفعت حالة الشيوع. وفي حال كانت القسمة العينية غير ممكنة أو ستضر بمصلحة الملاك جميعهم أو بمصلحة أحدهم فتتجه المحكمة إلى قسمة التصفية أي سيتم بيع المال بالمزاد العلني أو غيره من الوسائل النظامية وبعد ذلك يتم توزيع ثمنه بين الشركاء كلاً بحسب حصته(المادة (628) من نظام المعاملات المدنية السعودي). يمكن أن تقسم القسمة القضائية إلى قسمة عينية وأخرى قسمة تصفية(العساف، 2020،ص 75)، سنوضحها على النحو الآتي :

- **القسمة العينية**(العساف،2020، ص75-76):

القسمة العينية هي إجراء يتم بموجبه قسمة المال الشائع بين الشركاء، بحيث يأخذ كل شريك جزءاً عينياً من هذا المال يتناسب مع حصته فيه. لكي تكون القسمة العينية ممكنة يجب أن تتوافر بعض الشروط وهي:

- قابلية المال الشائع للقسمة: يجب أن يكون هذا المال الشائع قابلاً لتقسيم دون أن يفقد قيمته أو أن يتلف. ومثال ذلك أن يكون المال المملوك على الشيوع بين الشركاء عبارة عن شاحنة، فالشاحنة لا يمكن قسمتها لأن عند تقسيمها تزول منفعتها.
- عدم تعذر الانتفاع: يجب أن لا تؤدي القسمة إلى جعل هذا المال الشائع غير صالحاً للانتفاع وتذهب فائدته. مثال ذلك أن يكون المال المملوك على الشيوع بين الشركاء عبارة عن أرض زراعية ، وقسمت بينهم وحصل أحد الشركاء على جزء من الأرض لا يمكن الزراعة عليه لأسباب ترجع إلى تآكل التربة في ذلك الجزء، فتكون هذه القسمة باطلة لكونها حرمت هذا الشريك من الانتفاع بحصته وذلك بخلاف بقية الشركاء الذين يمكنهم الانتفاع به.
- ألا تؤدي القسمة إلى إحداث نقصان كبير في قيمة المال الشائع: يجب إلا ترتب القسمة العينية إحداث نقصان في قيمة هذا المال الشائع. مثال ذلك أن يكون المال المملوك على الشيوع بين الشركاء عبارة عن أرض زراعية صحيح يمكن أن تقسم بين مجموعة من الشركاء ولكن ستنقص قيمتها بشكل كبير بناءً على هذه القسمة.

تكون القسمة العينية إما بقسمة الأجزاء، كما يحدث في المثليات كأرض متساوية الأجزاء. وأما أن تكون بالتعديل مثل الأرض الزراعية المختلفة قيمة أجزائها. وأما أن تكون القسمة بالرد فيكون هناك في جزء أحد الشركاء بئر فهذا البئر لا يمكن قسمته لذا يرد من يأخذ القيمة الأكبر. ونشير إلى أن القسمة العينية لا يشترط فيها أن تكون الحصص بين الشركاء متساوية تماماً، فعند حدث زيادة في حصة أحدهم مما ترتب عليه نقص في قيمة الشريك الآخر كمل هذا النقص بعوض نقدي يدفع من الشريك الذي أخذ زيادة على حصته إلى الشريك الذي نقصت قيمته، وهذا ما يشترط تراضي الطرفين، ويسمى هذا النقد معدل القسمة(العساف،2020،ص 75). أما إذا كان توزيع الحصص بين الشركاء في القسمة العينية غير ممكناً فلا يكون أمامها سوى اللجوء إلى قسمة التصفية.

- **قسمة التصفية** (العساف، 2020، ص77-78):

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

تلجأ المحكمة إلى قسمة التصفية كحل نهائي عندما يتعذر تقسيم المال الشائع على أساس القسمة العينية ، أو إذا كانت القسمة ستؤدي إلى نقصان كبير في قيمة المال الشائع. فللمحكمة أن تأمر ببيع المال الشائع بين الشركاء سواء في مزاد علني أو بأي وسيلة أخرى وبعد ذلك توزع الثمن الناتج بين الشركاء كلاً بحسب نصيبه، وذلك دون الحاجة إلى تقييمه من جهة مختصة مالم يوجد اتفاق بين الشركاء يقضي بغير ذلك.

يحق لأي شخص المشاركة في المزاد العلني سواء كان هذا الشخص من الشركاء أو من الغير، وذلك مالم يُجمع الشركاء على قصر المزايدة فيما بينهم، يجب أن يكون هذا الاتفاق واضحاً ومسبقاً حتى يعتد به؛ لكون الأصل هو الإباحة وأن يكون المزاد علني.

فإذا رست المزايدة على أحد الشركاء، فإن العملية تأخذ حكم القسمة، بحيث يُعد الشريك الذي رسا عليه المزاد قد حصل على نصيب باقي الشركاء بمقابل مادي، وبالتالي تنتقل إليه ملكية الحصة محل المزاد، وتزول حالة الشيوع بينه وبين بقية الشركاء. أما إذا رست المزايدة على شخص أجنبي لا يملك حصة في المال الشائع، فتعتبر العملية بيعًا، فيترتب عليها انتقال ملكية المال الشائع أو الجزء المبيع منه إلى المشتري الجديد، ويصبح هذا المشتري مالكًا مستقلًا، خاليًا من أي حقوق للشركاء السابقين، الذين تُعد علاقتهم بالمال محل البيع قد انتهت. ويتم تسليم المبيع للمشتري خاليًا من أي حقوق تبعية متعلقة بالشركاء.

المطلب الثالث: آثار قسمة الملكية الشائعة

يترتب على إجراء القسمة عدة آثار مهمة تعيد تنظيم العلاقة بين الشركاء وتحدد حقوقهم وواجباتهم بعد زوال حالة الشيوع . ومن أهم هذه الآثار الأثر الكاشف للقسمة، وضمان التعرض والاستحقاق، ونقص القسمة بسبب الغبن وضمان العيب(العساف،2020،ص78-80). سنقوم بمناقشة كلاً منها وذلك عل النحو الآتي:

أ. الأثر الكاشف للقسمة

وهذا ما يعني أن عملية القسمة عبارة عن ستار يكشف عن حق كل شريك، فالشريك يعتبر مالكاً للحصة التي آلت إليه بعد القسمة من تاريخ نملكه على الشيوع(المادة (633) من نظام المعاملات المدنية السعودي)، أي أن عملية القسمة لا تنشئ حقاً جديد، وإنما تكشف عن حقوق الشركاء. ومما يترتب على ذلك صحة التصرفات السابقة على القسمة، فإذا قام أحد الشركاء بالتصرف في جزء معين من المال الشائع واتضح بعد القسمة أن تصرفه كان على الجزء الذي آل إليه بالقسمة فأن تصرفه صحيح؛ لأنه تصرف فيما يملك قبل إجراء القسمة. كما أنه لا يحتاج إلى تسجيل جديد لملكية هذا المال لأنه مالكاً له بالفعل، ويكتفي بالإشارة إلى القسمة لإثبات التملك المفرز.

ب. ضمان التعرض والاستحقاق

في بداية الأمر نذكر بأن القسمة الاتفاقية تتم برضا جميع الشركاء، ففي الأصل هي تعد بمثابة عقد يُنشئ التزامات متبادلة فيما بينهم يتقاسمون بموجبه هذا المال. فبطبيعة الحال قد يعتري هذا التصرف القانوني بعض العيوب التي تؤثر على طبيعته، فإذا تمت القسمة الاتفاقية ثم تبين أن المال الذي تم تقسيمه لم يكن في ملك الشركاء، إنما هو ملك للغير فأن هذه القسمة التي قد حصلت بين الشركاء باطلة. إما إذا كان الاستحقاق على جزء معين في نصيب أحد الشركاء أو على نصيب هذا الشريك بالكامل فلا تبطل القسمة ويكون للمستحق أن يرجع على بقية الشركاء بما يعادل نصيبه المستحق، وذلك ضماناً لتحقيق العدالة بين الشركاء. كما أفاد المنظم السعودي بعدم إمكانية الرجوع بضمان الاستحقاق إذا كان هناك اتفاق يقضي بالإعفاء منه إذا نشأ بسبب محدد صراحةً في الاتفاق أو كان راجعًا إلى خطأ المتقاسم نفسه(المادة (632) من نظام المعاملات المدنية السعودي)

ت. نقض القسمة بسبب الغبن

لا ينبغي أن يكون في القسمة غبنٌ فاحش خصوصاً في القسمة القضائية إذ أنها تتم وفق إجراءات وضمانات تكفل عدم وقوع الغبن الفاحش، ولكن قد يكون هناك غبن فاحش في القسمة الرضائية، فيُغبن أحد الشركاء نتيجة لسوء التقدير أو لجهلة بالقيمة الحقيقة للحصلة التي آلت إليه، لذلك أعطى القانون الحق لهذا الشريك في نقض القسمة نتيجة لهذا الغبن الفاحش. ويُحتسب الغبن بناءً على قيمة الحصة وقت القسمة، وليس بعد ذلك كوقت رفع الدعوى مثلاً، كما يجب عليه أن يرفع الدعوى خلال السنة التالية للقسمة ولا يسقط حقه في النقض(المادة (631) من نظام المعاملات المدنية السعودي)

ث. ضمان العيب

عند قسمة المال الشائع بين الشركاء يفترض أن القسمة تمت برضا جميع الشركاء وأن كل شريك أخذ ما يعادل حصته من هذا المال. ولكن في بعض الأحيان قد يتبين لأحد الشركاء أن الحصة التي آلت إليه من هذه القسمة فيها

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

عيب خفي جهلة عند القسمة كأن يوجد في نصيبه تلف أو نقص في الجودة، ففي هذه الحالة يصبح لدى هذا الشريك خيارين تتمثل في الآتي إما أن يفسخ القسمة أي يتم إعادة قسمة المال مره أخرى، وإما أن تبقى حصته كما هي مع أخذ الأرش، والأرش هو تعويض مالي يقدر بالضرر الذي ترتب على وجود العيب الخفي، ويقوم بدفع التعويض من تسبب به سواء بقية الشركاء أو الغير(العساف، 2020،ص80).

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة نبذة عن الشركة المدنية من حيث تعريفها وطبيعتها القانونية وفقاً لنظام المعاملات المدنية السعودي، بالإضافة إلى التمييز بين الشركات التجارية والشركات المدنية. كما تم التطرق إلى الأسباب العامة لانقضاء الشركة المدنية وكذلك الأسباب الخاصة. وخيراً تم التطرق إلى الآثار المترتبة على انقضاء الشركة المدنية بالنسبة لشركاء، والمتمثلة في عملية التصفية ومن ثم تتبعها التعريف بالقسمة التي تحدث لصافي أموال الشركة. توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات
نستعرضها على النحو الآتي:

النتائج:

1- عرف المنظم السعودي في نظام المعاملات المدنية الشركة على أنها " عقد يسهم بمقتضاه شريكان أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معًا في مشروع لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة".

2- الشركة المدنية في النظام السعودي نظمت على أنها عقد مسمى يرتب التزامات تعاقدية. فيجب توافر الأركان الموضوعية العامة، إضافةً إلى توافر أركان موضوعية خاصة تميّزه عن غيره من العقود.

3- تبنى المنظم السعودي المعيار الموضوعي لتفرقة بين الشركة المدنية والشركة التجارية، فتحدد طبيعة الشركة سواء مدنية أم تجارية وفقاً لطبيعة العمل الرئيسي الذي تقوم به هذه الشركة، فتكون الشركة مدنية متى ما كان موضوع نشاطها القيام بأعمال مدنية.

4- تقوم الشركة المدنية على الاعتبار الشخصي فشخصية الشريك في هذه الشركة تمثل دوراً جوهرياً، فترتبط الشركة ارتباطاً وثيق بشخصيته، مما يجعل استمرارها مرتبط ببقائهم واتفاقهم.

5- تنقضي الشركة المدنية لأسباب عامة تتمثل في تحقق الغرض الذي أنشئت من أجله الشركة، أو انتهاء مدتها، أو هلاك رأس مالها كلياً، أو باتفاق الشركاء على حلها، أو بصدور حكم قضائي يقضي بحل الشركة وذلك لأسباب جوهرية كاستحالة استمرارها أو إذا اخلت بالتزاماتها. وقد وضّح النظام أن كل من هذه الحالات تخضع لضوابط تحفظ حقوق الشركاء وتحافظ على توازن العلاقة التعاقدية دون إضرار.

6- تنقضي الشركة المدنية لأسباب خاصة تقوم على الاعتبار الشخصي لشركاء كموت أحد الشركاء، أو الحجر عليه، أو إعساره، أو افتتاح إجراء التصفية له، أو انسحابه، فهي أسباب جوهري تؤدي إلا حل الشركة إلا إذا اتفق الشركاء على خلاف ذلك.

7- عند تحقق أيًا من أسباب انقضاء لشركة المدنية لا تنقضي الشركة فوراً وإنما تدخل في مرحلة انتقالية تُعرف بمرحلة التصفية، تهدف إلى انهاء نشاط الشركة وتسوية حقوقها والتزاماتها ، تمهيداً لانقضائها بشكل نهائي.

8- تنوع التصفية بين الاختيارية والقضائية وفقاً لحالة الشركة ، وتختلف إجراءات التصفية بحسب نوعها، فالتصفية الاختيارية تعكس إرادة الشركاء في إنهاء الشركة بشكل منظم، بينما تُمثل التصفية القضائية وسيلة رقابية لحماية المصالح العامة والخاصة عندما تتعرض الشركة للإعسار أو يحصل خلاف بين الشركاء.

9- يتولى المصفي القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالتصفية، كجرد موجودات الشركة، وتحصيل حقوقها، وبيع أصولها، وذلك بغرض تهيئة أموال الشركة للقسمة. كما يشترط عليه الإفصاح الكامل عن أعماله للشركاء. و يُمكن عزله في حال ثبوت خطأ أو إهمال في أداء مهامه.

10- القسمة هي مرحلة تتبع عملية التصفية، تهدف إلى انهاء حالة الشيوع بين الشركاء، فتأتي القسمة كمرحلة حتمية لتحويل المال الشائع إلى حصص مفرزة كلاً بحسب نصيبه في رأس المال أو بحسب ما تم الاتفاق عليه بين الشركاء، وذلك باتباع القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع. المنصوص عليها في نظام المعاملات المدنية السعودي.

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026
ISSN Online: 2414-338
ISSN Print: 2516-3810

11- تخضع الملكية الشائعة لضوابط دقيقة في الحفظ والإدارة والانتفاع، تُدار أموال الشركة بعد التصفية وقبل القسمة وتخضع للقواعد المنصوص عليها في نظام المعاملات المدنية، حيث تم التأكيد على حق كل شريك في حفظ المال الشائع سواء قانونيًا أو ماديًا دون الحاجة لموافقة الآخرين. و إمكانية الانتفاع بالمال المشاع من خلال المهايأة كحل مؤقت عند تعذر القسمة. وايضاً اشتراط إدارة المال المشاع بموافقة الأغلبية أو بالاتفاق، والتمييز بين أعمال الإدارة المعتادة وغير المعتادة.

12- تتم قسمة المال الشائع بطرق عدة، فقد تتم القسمة باتفاق بين الشركاء إذا توافرت الأهلية والرضا، و إما قضائيًا وذلك إذا حصل نزاع أو وُجد شريك قاصر أو ممتنع. كما تتفرع القسمة القضائية إلى قسمة عينية إذا كان المال قابلاً للتقسيم دون إضرار. و قسمة تصفية وذلك عند تعذر القسمة العينية، فيُباع المال ويوزع ثمنه.

13- يترتب على قسمة المال الشائع عدة آثار قانونية أبرزها، أن القسمة لا تُنشئ ملكية جديدة، بل تكشف عن حصة كل شريك. كما يحق لكل شريك الرجوع على الآخرين إذا ظهر أن جزءًا من المال مملوك للغير. كما يمكن نقض القسمة بسبب الغبن وذلك من خلال إمكانية إبطال القسمة أو تعديلها. ويمكن إذا تبين أن هناك وجود عيب خفي، فلشريك الخيار بين الفسخ أو المطالبة بالتعويض (الأرش).

التوصيات:

- نوصي المنظم السعودي على إصدار لوائح تنفيذية مفصلة تتعلق بالشركات المدنية، لتسهيل إجراءات إنشائها، وضمان حمايتها القانونية، وتحقيق العدالة في تنظيم العلاقة بين الشركاء.
- نوصي المنظم السعودي إصدار لائحة إيضاحية توضح الإجراءات المتعلقة بآثار انقضاء الشركة المدنية خاصة فيما يتعلق بمرحلة التصفية.
- نوصي بنشر الثقافة القانونية فيما يتعلق بضرورة الاتفاق بين الشركاء على أحكام التصفية في عقد الشركة المدنية، وذلك لضمان الوضوح بينهم وتلافياً لأي خلافات مستقبلية قد تنشأ بينهم أثر ذلك.

المصادر والمراجع

1. القران الكريم
2. السنة النبوية
3. نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444هـ
4. قرار مجلس الوزراء رقم (820) وتاريخ 24/11/1444هـ
5. نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/132) وتاريخ 1/12/1443هـ
6. قرار مجلس الوزراء رقم (678) وتاريخ 29/11/1443ه
7. نظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم ملكي رقم (م/50) وتاريخ 28/5/1439هـ
8. قرار مجلس الوزراء رقم (264) بتاريخ 27/5/1439 هـ
9. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل. (1414) لسان العرب. الطبعة الثالثة. بيروت، لبنان: دار صادر
10. أحمد، حنان بخيت سيد. (2014). أثر انقضاء الشركة على حقوق الأطراف في القانون. مجلة الشريعة والقانون، ع24، 233-277. السودان
11. بوزيان، رانيا طاهر، ونجيب، ديابلو محمد. (2020). انقضاء الشركات في التشريع الجزائري. مجلة منازعات الأعمال، ع55، 15-38. الجزائر
12. التريكي، حمد ناصر بن عبدالعزيز. (2024). الأسباب الخاصة لانقضاء الشركات -دراسة مقارنة- وفق نظام الشركات السعودي لعام 1443هـ. مجلة البحوث الفقهية والقانونية, 47(47), 1861-1942
13. الجمالي، حوراء سعد أمين، والموازني، جعفر كاظم جبر. (2023). المتطلبات القانونية لتأسيس الشركة المدنية المهنية: دراسة قانونية مقارنة. مجلة أبحاث ميسان، ع37، 449-436.
14. حسين، أسماء. (2022). النظام القانوني للشركة المدنية (دراسة مقارنة). جامعة مستغانم، الجزائر. 2022.-329
15. الخوالدة، محمد ناصر عبد الكريم، و السوفاني، عبد الله خالد علي. (2013)، مدى خضوع الشركة لأحكام قانون الشركات الأردني. جامعة عمان العربية، عمان. الأردن

DOI: https://doi.org/10.33193/JALHSS.133.2026.
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
Website: www.jalhss.com Email: editor@jalhss.com
Volume (133) October 2026 | العدد (133) أكتوبر 2026

16. دريد، بكور، لبنى، وهيبة. (2018). الشركة المدنية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير). جامعة الشيخ العربي التبسي.
17. روزة، يسمينة، محيوت، مراد.(2022). الشركة المدنية بين نظام الإعسار ونظام الإفلاس. جامعة مولود معمري.
18. زاهد، الفاضل محمد الساير، و الدوش، الحاج محمد الحاج. (2008). التمييز بين الشركات المدنية والشركات التجارية: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الاسلامية، أم درمان.
19. السنهوري، عبد الرزاق عبد الرزاق أحمد، (1998)، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية لسنة 1962، مجلد2
20. صالح، نشوان خالد، و يونس، هادي مسلم. (2020). معايير تمييز الشركات المدنية المهنية عن الشركات التجارية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع31 ، 473 - 499.
21. الصالحي وليد يحيى. 2025. "سلطات وصلاحيات المُصفِّي وفقًا لنظام الشركات السعودي". مجلة جامعة جازان للعلوم الإنسانية 13 (2 الجزء الأول): 163-200
22. صلاح الدين، كارزان زين العابدين. (2020). الطبيعة القانونية للمال الشائع: الإدارة، القسمة، التصرف. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج9،ع34. 259-284
23. العبادي، حاتم محمود أحمد البخيت، و الطراونة، مصلح أحمد موسى. (2012). النظام القانوني للشركات المدنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.
24. عبدالقادر، عبدالله إبراهيم عبدالله، و محمد، وليد عبد العاطي إبراهيم. (2020). تصفية الشركات وحل الجمعيات والآثار المترتبة عليهما: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الاسلامية، أم درمان
25. العساف. فيصل.(2020). الحقوق العينية وفقاً للأنظمة السعودية والفقه الإسلامي. الطبعة الثانية.
26. علي، وائل محمد رفعت إبراهيم. (2023). الأحكام القانونية لتأسيس وانقضاء الشركة المهنية: دراسة مقارنة بين القانون المصري والسعودي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج9, ع2 ، 1056 – 1111
27. غصن، علي عصام. (2010). الشركات المدنية في القانون اللبناني -الطبعة الأولى- بيروت - لبنان